# موقف الإدارة الأمريكية من نشاط الأحزاب السياسية في النمسا عام 1945

م.م بهجت شبيب فشاخ
المديرية العامة للتربية في ذي قار

مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية
قبول النشر

الملخص:

بعد تقسيم النمسا الى اربع مناطق احتلال بين الدول الكبرى، وضعت سالزبورغ "Salzburg" والجزء الغربي من النمسا العليا "OberÖsterreich" (جنوب نهر الدانوب)تحت سيطرة القوات الأمريكية، حيث عملت على اعداد برنامج سياسي لإعادة تأهيل وبناء المؤسسات الإدارية والأمنية في هذه المنطقة منذ 9تموز1945.

إلا أن مهمة الإدارة الأمريكية في النمسا لم تكن بالسهلة، ولعل السبب في ذلك يعود الى مشاكل النمسا الإقليمية لاسيما الحدودية منها، حيث كانت المناطق الحدودية تمثل ملاذاً آمناً لدعم المجاميع والأجندات السياسية العاملة تحت غطاء سياسي لحكومات الدول المجاورة، فقد كان للتدخل السوفياتي في النمسا دور كبير في تحفيز دول أخرى على دعم مشاريعها التوسعية كما هو الحال بالنسبة ليوغوسلافيا التي طالبت بضم جزءا من الاراضي النمساوية، لذا كانت النمسا مع نهاية الحرب العالمية الثانية تعد بمثابة بؤرة للصراع السياسي والإيديولوجي بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي، إذ كانت عامل جذب جديد في تصفية الحسابات السياسية وأرض خصبة لعمل المليشيات والأحزاب التي كانت ما بين مؤيد لمشاريع الإدارة الأمريكية ومعارض لها.

وعلى الرغم من ظروف الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار وتشريد، كانت المرحلة الثانية من إعادة بناء النمسا ليس بأقل صعوبة من سابقتها، وتجسدت هذه الصعوبات بالخلافات الحزبية والولاءات السياسية للدول الكبرى الراعية لمشاريع القسم، فقد عملت الإدارة الأمريكية على استقطاب عدد من الشخصيات السياسية النمساوية





المهجرة في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتسخيرها لتبني وجهة نظرها، على الرغم من أن هذه الشخصيات كانت من الاحزاب المحافظة "الاشتراكي الديمقراطي" و "المسيحي الاجتماعي" فضلاً عن تمتع معظم أعضاء هذين الحزبين بروح الأستبدادية وفشلهما في تحقيق استقرار سياسي وأقتصادي في النمسا خلال حقبة الثلاثينيات من القرن العشرين، الى جانب ذلك أتهمت المقاومة النمساوية عدد من هذه الشخصيات بالتطرف والعمل لصالح النازيين.

وهكذا كان سعي الإدارة الأمريكية الحثيث على أبعاد الأحزاب اليمينية المتطرفة واليسارية من تقلد مناصب سياسية وإدارية هامة في المؤسسات النمساوية الجديدة، وعدت هذين الحزبين أكثر تطرفاً من الأحزاب الاخرى، والسبب في ذلك هو رفض هذين الحزبين للمشاريع الأمريكية القائمة على اساس الألفة (التوافق السياسي) بين أعضاء هذه الأحزاب في إدارة النمسا.

## مشروع الإدارة العسكرية الأمريكية في إعادة تأهيل النمسا العليا:- (UPPER AUSTRIA)

ففي النمسا العليا كانت اجهزة الاستخبارات الامريكية تعمل على تأمين اتصالاتها مع المعارضة المناهضة للنازيين في النمسا، الا ان الاتصالات الامريكية لم تكن ناجحة بسبب الهيمنة المباشرة من رئيس دائرة الشرطة والامن الداخلي ارنست كالتينبرونر "Ernst Kaltenbrunner"[1] وفلهايم "Wilhelm Höttl"[2]، إذ كان حريصاً في القضاء على النشاطات المعارضة للسلطة الألمانية النازية في النمسا العليا، فضلاً عن ذلك كان من الشخصيات النازية الحكومية، حيث استغل نشاطه النازي في القضاء على المناهضين للنازية، وكان قد كلف بالقضاء على الزعيم النمساوي المعارض كارل رينر (Karl Renner)[3]، الذي كان ملاحق قضائياً من قبل الشرطة السرية النازية، لهذا كانت الاتصالات الأمريكية قبل مرحلة الاحتلال تبنى على تقارير الإدارة الأمريكية في البيت الأبيض، وهكذا كان التعاون مع المقاومة النمساوية المعارضة للنازيين من الناحية النظرية تشوبها بعض الصعوبات، إلا أن الاستخبارات الأمريكية كانت تعمل على دعم واستقطاب

جماعات المقاومة النمساوية في مدينة باد اوسي "Bad Aussee"[4]، إذ استطاعت الاستخبارات الأمريكية أن تمهد الطريق أمام عمل بعثاتها العسكرية من خلال التنسيق مع احد زعماء المقاومة النمساوية في آذار1945 والذي كان يعمل تحت آمرة القوات البريطانية البرشت كاسونكر "Albrecht Gaiswinkler"[5]، وبهذا استطاعت من معرفة تقارير هامة عن الوضع السياسي في النمسا العليا، بعد أن كانت تقارير البرشت دقيقة عن مكاتب الأمن السري النازي في النمسا وعلى المستوى الإقليمي، هذه المعلومات المحلية ساعدت الإدارة الأمريكية على تبني عدد من المواقف السياسية في مرحلة ما بعد الاحتلال[6].

أما بالنسبة لمسألة الدعم الامريكي للمقاومة النمساوية، فكانت مدينة باد اوسي تعد من أهم وأقوى مجاميع المقاومة المنظمة في المنطقة الأمريكية، فقد كانت باد اوسي تستقطب السياسيين والمقاومين من المناطق الريفية والنائية التابعة للمدينة لذا عرف مقاوموها بالشراسة والقوة، فضلاً عن ان اغلب هؤلاء كانوا من رجال الأعمال والصناعيين والموظفين العاملين في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية، هذا الأمر سهل عليهم الحصول على ما يحتاجه من العدد والأسلحة التي في الغالب كانت تصنع محلياً، وأن أغلب هذه المجاميع السياسية كانت مناهضة للنازية ورافضة لمشاريعها في المنطقة، لهذا كانت مهمة الإدارة الأمريكية أسهل بكثير في تجنيد أعداد جديدة من المقاومة من خلال استخدام المناطق الجبلية كمعسكرات للتدريب، فقد دربت في حزيران 1945ما يقارب(360) عنصراً نمساوياً، وركزت على قادة هذه المجاميع المنظمة التي زجت الى جانب الشرطة، حيث كانوا عملاء للاستخبارات الأمريكية، وقد تمكنوا من أقناع الكثير من القيادات العسكرية النمساوية على العودة الى العمل في صفوف الشرطة النمساوية مقابل تعهد القوات الأمريكية بتدريبهم وأعدادهم لإعادة دمجهم في الشرطة او الجيش الذي سيتم تشكيله في حال انسحاب القوات الأمريكية، كذلك نقلت الجرحى منهم الى مستشفيات القوات الأمريكية في ايطاليا لمعالجتهم، وبالنتيجة كان لأنضمام هؤلاء القادة النمساويين الأثر الكبير في تقديم المساعدة للأمريكيين وتجنبهم للصدامات المسلحة مع الخلايا النازية[7].

وبذلك استطاعت الإدارة العسكرية الأمريكية من تجنيد النمساويين في باد–أوسي لخدمة مصالحها السياسية بعد ان كانت اغلب المناطق النمساوية الأخرى تحت هيمنة





الحزب الشيوعي المدعوم من الحكومة السوفياتية، لذا عملت على تعزيز دعمها للمقاومة النمساوية من خلال رفدها بعناصر ارتباط استخباراتي أمريكية، وقد نجحت أولى مهام عمل هذه المجاميع التي استطاعت تقويض الهيمنة الشيوعية على فصائل المقاومة الأخرى في مبادرة أمريكية لإيقاف التدخل السوفياتي المباشر في صنع القرار النمساوي السياسي[8].

وعلى الرغم من ذلك تم تحقيق توازنٍ سياسيٍ نوعاً ما بين الأحزاب الخاضعة لنفوذها في سالزبورغ والحكومة المدنية المؤقتة التي شكلت بمباركة سوفياتية في فيينا، فقد دعمت الادارة العسكرية الامريكية في 23حزيران 1945ترشيح زعيم المقاومة في سالزبورغ للمجلس الانتقالي(الحكومة المؤقتة)، وفالنتين تارا (Valentin Tarra) مسؤول الشرطة في مدينة باد–أوسي والكابتن فبل(Febl) احد الضباط الشباب وقادة المقاومة بصفته زعيم سياسي وعسكري تحت آمرته 480رجل مسلح، لذا كانت الإدارة الأمريكية تعول على هذه الطبقة السياسية في الحد من أنشطة الحزب النازي(الخلايا النائمة) بعد مرحلة التحرير، وهكذا استطاعت الإدارة الأمريكية استخدام المقاومة في تصفية المناهضين لسياستها، فقد ألقيت هذه الفصائل المنضوية تحت سيطرتها خلال شهر في ولاية سالزبورغ على (200) عضو نازي ممن يمارسون نشاطاتهم السياسية والعسكرية ضد القوات الأمريكية، فضلاً عن ذلك اعتقلت 170 آخرين في عمليات دهم وتفتيش واسعة في عدد من القرى والقصبات الريفية، إذ أكدت الاستخبارات الأمريكية أن النازيين في هذه المناطق استغلوا العمال والفلاحين والكنيسة في دعم التوجهات النازية، لذا لابد من إتخاذ إجراءات سريعة ورادعة للقضاء على الحركات النازية في تلك المناطق، من خلال استخدام الشرطة والمقاومة لأول مرة بعد تحرير البلاد على يد القوات الحليفة[9].

أما عمل المقاومة في مدينة ابينسي(Ebensee)[10] فكان لا يختلف كثيراً عن ما قامت به المقاومة في مدينة باد–أوسي، حيث تم تنظيم عمل المقاومة منذ حزيران 1945، حيث نجح الأمريكيون في إدارة المقاومة والتخفيف من معاناة النمساويين، بعد ان عمدوا الى إنشاء عدد من المخيمات لإيواء النازحين وحمايتهم من الاعمال الارهابية التي بدأت الخلايا النازية تخطط لأستخدام السكان المدنيين كدروع بشرية في عمليات انتقامية، إلا ان المقاومة نجحت في شل حركتها بعد التنسيق مع القوات الأمريكية، وفي الوقت نفسه كانت المقاومة في مدينة ابينسي غير خاضعة لأجندات إقليمية او خارجية وكانت تقف

بالضد من المشاريع الشيوعية في مواجهة التحالفات الغربية، وعدت الدعم الأمريكي بمثابة دعم لتقرير مصير النمسا الديمقراطي[11].

وفي 28حزيران 1945 تمكنت القوات الأمريكية وبمساعدة فصائل المقاومة النمساوية من فرض سيطرتها على عدد من القصور والمباني الأثرية والتاريخية لما لهذه القصور والقلاع من أهمية كبيرة في تعزيز التاريخ الحضاري للنمسا، إذ شكلت القوات العسكرية الأمريكية فريق عمل هندسي لحماية وصيانة الآثار وملاحقة المهربين وعدد من السراق والمتاجرين بالنفائس النمساوية، فقد عدت هذه القطع الأثرية هي ملك للشعب النمساوي وليس للحكومات، فضلاً عن رفضها لأية اعمال تخريبية تطال القلاع والقصور التي يعود تاريخ بناءها الى العصور الوسطى، حيث قدرت الإدارة الأمريكية قيمة ما وجدته في قلعة شتاير(Steyr) الواقعة في النمسا العليا تصل الى مليون دولار، لذلك أصدرت أوامر الى قواتها تمنع مصادرة أو نقل هذه المحتويات التي وقعت تحت سيطرة قواتها، وعملت تنظيف وترتيب محتويات القلعة وإعادة بمساعدة الحرس المقيمين القطع والمخطوطات المنهوبة من السكان القريبين من القلعة بعد أن رفضت الإدارة الأمريكية عد هذه المقتنيات جزءاً من غنائم الحرب[12].

يبدو أن الإدارة الأمريكية كانت تعمل منذ دخول قواتها للنمسا على دعم مشاريعها السياسية من خلال استقطاب المقاومة النمساوية إلى جانبها، إذ كثفت عملها إلى جانب المقاومة لتخفيف الضغط على قواتها العسكرية هذا من جانب، ومن جانب أخر سعت إلى تنسيق عمل الأحزاب السياسية ذات الأنشطة المسلحة عبر تنظيم قنوات سياسية ودبلوماسية لإضفاء الطابع الشرعي على العناصر الموالية لها سياسياً، فقد عد هذا الأمر الأخير بمثابة زج عناصر قيادية النمساوية للمساهمة في تشكيل الحكومة المؤقتة، وفي الوقت ذاته رفضت السلطات الأمريكية في النمسا المشاريع السوفياتية القائمة على أساس انفراد حكومة موسكو في تشكيل حكومة مؤقتة دون اشراك الأطراف السياسية الأخرى فيها، حيث انحصر تشكيلها على الموالين للسوفيات الذين انيطت بهم المسؤولية التنفيذية في إدارة النمسا.

وفي الوقت نفسه عملت الإدارة العسكرية الأمريكية على تشجيع عدد من النشاطات السياسية والاجتماعية الدينية في الوقوف الى جانب مشروعها، إذ سخرت جهود





رجال الكنيسة الكاثوليكية في اصدار عدد من المراسيم التي تحث على عدم التعاون مع النازيين ودعم القوات العسكرية الأمريكية في مسيرتها لفرض النظام، دعم الأحزاب السياسية النمساوية على تشكيل إدارة محلية مؤقتة للمناطق الخاضعة لسيطرتها، من خلال دعم القوى الوطنية والديمقراطية، واستثنت الإدارة العسكرية الأمريكية النازيين من المشاركة بإدارة البلاد وعدت الحزب النازي من الأحزاب المحظورة، بسبب سياسته العدوانية العنصرية المسؤولة عن تدهور أوضاع البلاد السياسية والصناعية والتجارية، كذلك حذرت الإدارة الأمريكية الأحزاب الاشتراكية من استغلال او انضمام النازيين لها[13].

وفي 26حزيران 1945 حاولت الإدارة العسكرية الأمريكية تنظيم شؤون الكنيسة الدينية، إذ عدتها من وجهة نظرها بأنها صاحبة الأهتمام المباشر، لأن النمسا كانت قد شهدت صراعات قومية وأثنية عبر قرون طويلة، لذلك فقد عدت الكنيسة مصدر الصراعات القومية والدينية بعد ان كانت جزء من التوجهات السياسية للحركات والأحزاب، إذ أستغلت النازية جهود الكنسية الدينية لتحقيق اهدف سياسية وجاء هذا الأمر عندما أوكل هتلر إدارة الكنيسة في النمسا لمؤسسات الحزب النازي، حيث عملت على نشر العداء للكاثوليك من خلال تحريم استخدام اللغة الأنجليكانية (لغة الكنيسة الانكليزية) في المؤسسات الدينية ودور العبادة، فضلاً عن نشر الكراهية للأفكار الشيوعية السوفياتية وتحريم كل نشاطاتها وممارساتها في المجتمع النمساوي، إذ أستطاع النازيون فرض سيطرتهم على الكنيسة النمساوية بعد أن تم رفدها بأعداد كبيرة من المبلغين الألمان من ذوي الافكار والتوجهات اللوثرية أحد ابرز المذاهب البروتستانتية، فقد بلغ عدد هؤلاء المبلغين حوالي 330,000 مبلغاً توزعوا على كافة انحاء النمسا، وكان معظمهم في المدن الكبرى مثل فيينا وكارينثيا والنمسا العليا وسالزبورغ، وقد كانت خطاباتهم ونداءاتهم ذات نزعة نازية قومية، حيث جعلت السلطات النازية رجال الدين في النمسا موالين للحزب النازي أما بالترغيب ومنح الامتيازات او بالترهيب والاعتقال والترحيل، على الرغم من انتماء بعض رجالات الدين النمساويين للحزب النازي والترويج لأفكاره ومبادئه القومية[14].

ومهما يكن من أمر فقد ساعدت الإدارة الأمريكية على إعادة عدد كبير من رجال الدين المسيحيين المهجرين الى النمسا، بعد أن كان عددهم قبل دخول القوات الامريكية في آيار 1945 لا يتجاوز العشرين رجلاً، في حين بلغ عددهم في حزيران(163) قساً

ومبشراً كاثوليكياً، إذ أعادة ترميم كنائسهم ودور العبادة والمدارس الدينية حتى شملت المساعدات الأمريكية القرى والقصبات الريفية في محاولة منها في بث روح التسامح الديني بين الطوائف والقوميات الأخرى، وفي الوقت نفسه حاولت أبعاد الكنيسة عن الصراعات السياسية بين الحلفاء والنازيين الذين فرضوا حظراً على الكاثوليك في ممارسة طقوسهم الدينية في تلك المدن، لذا كانت الممارسات النازية قد قضت على الحريات والمعتقدات الدينية في تلك الحقبة، فقد كانت الحكومة الألمانية تدعم نفوذها السياسي بالغطاء الديني ذو الطابع القومي النازي، إلا أن الكنيسة الكاثوليكية لم تتخلى عن معتقداتها الدينية وفضلوا الهجرة من النمسا على الانخراط في الكنيسة النازية، لهذا سعت الإدارة الأمريكية في حزيران 1945 الى تحويل وزارة المعارف إلى وزارة التربية والتعليم ليتسنى إضفاء الشرعية على مناهج التعليم الجديدة المعتدلة، إذ تم صهر المفاهيم النمساوية التعليمية إدارياً وقانونياً لتكون جزءاً من عمل المؤسسات الديمقراطية التي كانت أغلبها فيما مضى خاضعة لنفوذ وتوجهات الأحزاب النمساوية لاسيما الحزب المسيحي الأجتماعي، لهذا عملت الإدارة الأمريكية على إيجاد حلول جذرية لتطهير المؤسسة التعليمية من الأفكار القومية والإستبدادية، وتشجيع الموالين لسياستها من النمساويين ورجال الدين الكاثوليك، عندما عدت الإدارة الأمريكية الكنيسة النمساوية أكثر إعتدلاً وتعاطفاً مع القوميات والأقليات الأخرى، فقد دعت الإدارة الأمريكية الشعب النمساوي الى تبني مشروع أصلاحي قائم على تبني مبادئ ديمقراطية مدنية تعتمد على العلماء والمثقفين، وعدم زج الكنيسة في الأمور السياسية[15].

## موقف الإدارة العسكرية الأمريكية من الأحزاب السياسية في النمسا العليا عام 1945:-

حظرت الإدارة الأمريكية في آيار1945على حزب الشعب النمساوي Österreichische Volkspartei (ÖVP) او ( The Austrian People's Party) القيام بإعادة تنظيم هيكلته الحزبية او حتى عقد المؤتمرات والندوات حتى تستقر الأوضاع الأمنية في النمسا، إلا أن حزب الشعب النمساوي كان





يمتلك قواعد شعبية كبيرة، لهذا استغل الأوضاع التي تمر بها البلاد معلناً دعمه لإنشاء حكومة انتقالية وطنية بالاعتماد على قواعده الشعبية، إذ استثمر كل المبادرات السياسية التي عمل على تسخيرها للمقاومة المسلحة ضد النازيين، لذا كان من أولويات برنامج الحزب القضاء النهائي على النازية وحل جميع مؤسساتها وأنهاء نشاط زعمائها في النمسا، بعد أن تقلد عدد من الضباط النمساويين المعارضين للنازية شؤون الإدارة العسكرية تحت آمرة القوات الأمريكية، التي أصدرت أوامرها بإبعاد النازيين عن مسؤولية إدارة المؤسسات الأمنية والخدمية في البلاد، لهذا عدت الإدارة الأمريكية مساعي دعم الأحزاب النمساوية في بادئ الأمر بأنها تصب في مصلحتها، على الرغم من ذلك كانت الهيمنة العسكرية الأمريكية هي المتسلط الأول في إدارة المنطقة الخاضعة لسيطرتها،كانت الإدارة الأمريكية تخطط لإقصاء الأحزاب والحركات ذات الطابع اليساري عن الحكومة المؤقتة، فقد أعلن مكتب الخدمات الإستراتيجية " Office of Strategic Services " او(OSS) في النمسا عن رفضه إعادة تشكيل النقابات، لأن هذا الأمر يؤدي إلى إعاقة ترسيخ الديمقراطية حديثة النشأة في البلاد، بعد أن تحجج الأمريكيون بان الفاشية قد تشكلت بصورة عفوية في النمسا خلال مرحلة الثلاثينيات، وكانت نتائجها عكسية على استقرار البلاد، إلا أن حزب الشعب النمساوي كان يهيمن في النمسا العليا على اغلب فصائل المقاومة العسكرية التي انخرطت في الشرطة تحت القيادة الأمريكية، بينما كانت فصائل المقاومة المحافظة في التيرول التي كان تنظيمها يتم عبر منظمة الحرس الوطني النمساوي وهو قوة شبه عسكرية مسلحة تعمل تحت مسؤولية الحزب الاشتراكي المسيحي بعيدة عن الاندماج في الأجهزة الأمنية، إذ عدت الإدارة الأمريكية عمل الأحزاب النمساوية لا يصب في مصلحة أستقرار البلاد، لكونها أحد الأدوات الجديدة لعمل الأجندات الإقليمية المناهضة لأستقلال النمسا، لذلك كان موقف القادة العسكرين الأمريكين رافضاً لعمل المنظمات والحركات النقابية الحزبية ذات المفاهيم الاشتراكية، وعد هؤلاء القادة بأن أعمال هذه المنظمات لا يقتصر على الاحتجاجات وتنظيم المؤتمرات الخاصة بضمان استقلال النمسا، وإنما يجعل عملية إعادة بناء الديمقراطية معقداً بسبب ولاءات هذه الأحزاب لدول إقليمية تتمتع بنفوذ أجتماعي وسياسي كبير في الوسط النمساوي لاسيما الاتحاد السوفياتي[16].

أما بالنسبة لمنهاج عمل الحزب الشيوعي فكان منذ نيسان 1945يعمل على إعادة تنظيم عمل تنظيماته العسكرية والسياسية بصورة سريعة معتمداً على الدعم السوفياتي، فضلاً عن ذلك كان السوفيات أصحاب المبادرة السياسية في تشكيل حكومة نمساوية مؤقتة، دون التنسيق أو الرجوع إلى حلفائهم الأمريكيون، لهذا شعرت الإدارة الأمريكية بخطورة الوضع السياسي المقبل، بسبب تشكيل السوفيات لجنة تنفيذية مدنية ذات طابع سياسي يهيمن على قراراتها عدد من الشيوعيين النمساويين أمثال لويس برنشيك(Bernaschek) وفرانز هولر(Frans Haider) والفريد مولتا( Alfred Maleta) فضلاً عن عدد أخر من المستقلين والمسيحيين، إذ وضع هؤلاء برنامج يسمح بتشكيل أحزاب سياسية نمساوية مستقلة ذات طابع تنظيمي ديمقراطي، مستغلةً الصحف والجرائد والمنشورات لنشر أفكارها بالتعاون مع حكومة موسكو، وقد عملت الإدارة الأمريكية على تبني عمل تلك الأحزاب على وفق برنامج شامل لإعادة بناء الدولة الجديدة من خلال نبذ المفاهيم النازية وتجريم العمل بها مستقبلاً، اذ قدمت مشروع إدارة مدنية تكون مهمته تحقيق مبادئ الديمقراطية لإعادة الأعمار عبر اختيار أعضاء لإدارة المجالس البلدية في النمسا[17]. تكون مهمة هذه المجالس جزءاً من عملية إعادة الأعمار، فضلاً عن ضمان تمثيل الأحزاب السياسية والتشكيلات الحزبية في أقرار التعاون المنظم بين الجانبين، لتعزيز دورها في مناهضة المفاهيم النازية والفاشية، حيث تم التخطيط لها مسبقاً، لذا رفض أعضاء الحزب الشيوعي مسألة تشكيل المجالس المحلية، فضلاً عن ذلك عد ايرنست كورف(Ernst Koref)[18]هيمنة الإدارة العسكرية الأمريكية على القرارات السياسية المحلية، كان الغرض منه زج عملائها لخلق زعزعة سياسية مما تجعل الأوضاع الأمنية غير مستقرة وبالتالي تحظر على النمساويين ممارسة أي نشاط سياسي حزبي إلا بموافقتها[19].

وعلى الرغم من ذلك استطاعت الإدارة العسكرية الأمريكية تجنيد واستقطاب عدد من الشخصيات السياسية النمساوية لتكون الوسيط الناجح لإتمام عملية تشكيل مجلس محلي، فأوصت ممثلها هاينريش كلايسر(Heinrich Gleisser)[20] المنسق بين القوات الأمريكية والأحزاب النمساوية، الذي استطاع في 9تموز1945 من إقناع الفرقاء السياسيين بأهداف الإدارة الأمريكية في القضاء التام على جميع مظاهر الاحزاب النازية والفاشية الاشتراكية، بعد أن كانت النازية والمنظمات المنضوية تحت لواءها قد رسخت





أفكارها ومفاهيمها العقائدية في النمسا، وعد الأمريكيون هذه المفاهيم بأنها تحتل المقام الأول في سياستهم تجاه تنظيم الحياة السياسية النمساوية، أن نمو ديمقراطية فاعلة على وفق منهج جديد يخلو من حالة التفرد في السلطة مستقبلاً يقتضي القضاء على النازية، لذلك كان صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية يعملون على تقديم المشورة السياسية للإدارة العسكرية في النمسا، إذ شعروا بان القوى والأحزاب السياسية المعارضة لا تحمل في تطلعاتها أي منهاج ديمقراطي على الرغم من نبذها للنازية، وان اغلب مواقف تلك القوى لم تكن واضحة في عملية إدارة النمساويين لبلادهم، بعد أن كانت القوى السياسية في النمسا العليا رافضة للتعاون مع الإدارة العسكرية لقوات الاحتلال[21].

يبدو أن السبب في ذلك يرجع الى انعدام الثقة بين القوى السياسية التي كانت راغبة بالهيمنة على ملف إدارة البلد، وبين الأمريكين الذين يحاولون تصحيح مسار العملية السياسية في النمسا من خلال المشاركة الفعلية لجميع الأطراف السياسية دون التميز بين هذا الطرف أو ذاك، لخلق مناخ ديمقراطي لاسيما وأن البلاد مرت بظروف سياسية واقتصادية صعبة نتيجة للأعمال العسكرية الحربية التي جعلت من النمسا ساحة قتال مفتوحة لكونها تمثل العمق الستراتيجي للجبهة الالمانية، فضلاً عن كونها تعد مركز التمويل العسكري للقطعات الالمانية، إذ كانت معامل الدبابات والطائرات ومخازن الذخيرة والمؤن الغذائية على اراضيها لتمويه قوات الحلفاء.

لذلك كانت الإدارة العسكرية الأمريكية تعمل وباستمرار على التصدي لمشاريع التفرد في إتخاذ القرارات، فقد عملت منذ أحتلالها للنمسا على نبذ الافكار النازية، وعدم فسح المجال أمام الأحزاب اليسارية ذات المفاهيم الاشتراكية من الهيمنة السياسية في هذه المرحلة الحرجة، لذلك نظمت القوات الأمريكية في 13حزيران 1945 حملة اعتقالات واسعة ضمن منطقة احتلالها، إذ اعتقلت(612) عضواً نازياً في النمسا العليا، و(472) في سالزبورغ، حيث كان هؤلاء المعتقلون يستغلون وظائفهم الإدارية للتشجيع على مقاومة ورفض المشورة الأمريكية، فضلاً عن ممارستهم لنشاطات وأفكار غير محبذة لأنها تمثل أنشطة لأجندات إقليمية[22].

وفقاً لتلك المعطيات، سعت الادارة العسكرية الأمريكية على تنفيذ الخطط المرسومة، التي بات العمل بها امراً ضرورياً لاسيما وان تنفيذها في أقامت حظر رسمي على

عدد من القادة السياسيين في منطقة أحتلالها. أما بالنسبة لخلايا النازية فقد خلفت أعداداً كبيرة من الضحايا النمساويين الذين لقوا حتفهم على يدها او على يد المتحالفين معها في منطقة الاحتلال الأمريكي فكان اكثر من (19,000)الف قد قتلوا في عام 1945[23]، لذا كانت مسألة تنظيم عملية إدارة النمسا تحولت بالنسبة للقوات الأمريكية الى اهتمام سياسي أكثر من كونه عمليات عسكرية، إذ وجدت الإدارة الأمريكية أن غالبية السكان على الرغم من تحرير بلادهم على يد قوات الحلفاء وأنهم لا يميلون للتعاون معها، بعد أن تشبعوا بالأفكار النازية، وان أعداد أخرى منهم كانت غير مؤمنة بإعادة الديمقراطية للبلاد بعد وقوعها تحت الاحتلال، حيث حاولت الاحزاب اليسارية ذات الارتباطات الاقليمية إعادة تنظيم خلاياها المسلحة للعمل ضد القوات الحليفة، إلا أن المقاومة النمساوية كانت حريصة على عدم عودت هؤلاء مرة أخرى لممارسة أنشطتهم السياسية من خلال تنسيق ودعم عمل القوات الأمريكية في معرفة أماكن تواجدهم وتقديم المشورة السياسية للإدارة الأمريكية بهذا الشأن[24]، لذا كانت مسألة تنظيم إدارة النمسا تعد بالنسبة للقوات الأمريكية أمر لا يمكن التفرد به، والسبب في ذلك أن طبقة سياسية نمساوية على الرغم من تحرير بلادهم كانت اهتماماتها السياسية جزءاً من إعادة أحياء النظام النازي، والدليل على ذلك انتشار ظاهرة الخلايا المسلحة فضلاً عن الممارسات والأنشطة السياسية المناهضة للقوات الأمريكية في منطقة احتلالها، إلا أن المقاومة النمساوية كانت حريصة على عدم عودة النازية تحت مسميات جديدة للمشهد السياسي، وعدت مسألة فرض سيادة الهدوء والأستقرار وممارسة القانون من أهداف وركائز السياسة التي تبنتها الإدارة الأمريكية مدعومة من قبل المقاومة[25].

إذ كان الغرض من هذه السياسة هو شل هيمنة القيادات السياسية التي كانت تقف عائقاً أمام اعادة تأهيل النمسا على وفق برنامج سياسي امريكي، أما الطريقة المستخدمة في تنفيذ هذا المخطط الأمريكي فهو تعاون عدد من السياسيين مع الحكومة العسكرية مقابل منحهم مناصب عامة في إدارة البلاد، غير أن الإدارة الأمريكية عجزت عن عزل الشخصيات السياسية الوطنية، لكونها تبنت ومنذ الوهلة الأولى لتحرير النمسا نشاطاً مناهضاً للنازية وقطعت الطريق أمام مشاريع الحلفاء الغربيين في جميع أنحاء النمسا لإيجاد تسويات سياسية مع هذه التنظيمات السياسية ذات الأفكار العدوانية والعنصرية، وبدأت تعمل هذه





الأحزاب على تنسيق جهودها باستخدام القوة ضد خصومها الجدد والمتعاونين معهم واجهاض مشاريعهم السياسية الجديدة التي جاءت هذه المرة تحت عباءة سعي الإدارة الأمريكية لإحتواء أزمة الأحزاب السياسية في تقرير مصير البلاد، اي شمول جميع الأحزاب والحركات السياسية في إدارة النمسا بما فيها اعضاء سابقين في الحزب النازي النمساوي شريطة أن يتخلى هؤلاء عن أنتماءتهم العرقية وتبعيتهم السياسية لألمانيا، ضناً منها بأنها قادرة على إعادة الثقة بين النازيين وخصومهم السياسيين الذين تبنوا مشروع المقاومة المسلحة، هذا الأمر اقلق سلطات الأحتلال الأمريكية حيث جعلها تفكر باستخدام القوة في تنفيذ سياستها تجاه الأحزاب النمساوية وعلى وجه الخصوص الحزب الشيوعي وحزب الشعب، من خلال إدانة عدد من قادتهم بأعمال إرهابية وتبنيهم لمشاريع وأنشطة تعارض عمل الديمقراطية الجديدة، فعملت على إعتقال عدد من قادة المقاومة تحت عدد من الذرائع والحجج، وعدت الإدارة الأمريكية أن عدم قبول هذه الفئة المعارضة بالتجربة الديمقراطية التي تبنت مشروعها الإدارة الأمريكية هو نشاط غير قانوني، لذلك رفضت الإدارة الأمريكية الإعتراف بتمثيل هذه الشخصيات السياسية النمساوية، كذلك سعت إلى تحجيم نفوذها وأنشطتها السياسية في المؤسسات الحكومية النمساوية ومنها التمثيل داخل المجالس المحلية، وعارضت ترشيحها الى الجمعية الوطنية في حزيران 1945، وقد صاغت الإدارة الأمريكية هذه المبررات بتوجهاتها الديمقراطية التي ستسهم في استقرار النمسا سياسياً[26].

وعلى الرغم من هذه الإجراءات الأمريكية إلا أن الأحزاب النمساوية أستمرت في عملها السياسي من دون الاعتراف بحظر الإدارة الأمريكية لأنشطتها الحزبية لكونها تحظى بقبول جماهيري واسع في النمسا، فضلاً عن ذلك عملت هذه الأحزاب على عقد أجتماعاتها وندواتها التثقيفية في المدن الرئيسة والقرى الريفية لتوسيع القاعدة السياسية لعملها[27].

ومن الجدير بالذكر كانت المناطق النائية والريفية البعيدة عن المدن الكبرى تحظى بنشاط واسع لعمل القيادات السياسية الحزبية في توسيع أنشطتها المناهضة للأنظمة الاستبدادية والنازية التي بدأت تظهر على شكل اشخاص يحظون بدعم وأن كان بسيط من بعض الخلايا النازية لاسيما في منطقة جبال الألب والقرى المحيطة بها؛ ويعود السبب في

ظهور أنشطة حزبية نازية في تلك المناطق البعيدة عن المدن الرئيسة لكونها تعد مخبأ لإعداد من النازيين النمساويين الهاربين من المقاومة والمختبئين في هذه القرى الوعرة والبعيدة عن مراكز النشاط العسكري للمقاومة على الرغم من أستهدافهم وعزلهم بعيداً عن السكان، وفي 11تموز1945 جاء مقترح الإدارة الأمريكية لدمج هذه المجاميع والتخلص من أنشطتها النازية لكونهم نمساوين وليسو ألماناً بشرط نزع أسلحتها في بادئ الأمر، كان الغرض من المقترح الأمريكي هو تعزيز أواصر العلاقات السياسية والأجتماعية بين النمساويين، فضلاً عن حل خلافاتهم وفق منظور المصالحة بين هذه الفئات السياسية لضمان أستقرار البلد، فقد كان الهدف الأمريكي من ذلك ينطوي تحت عنوان مصالحة سياسية للأحزاب، حيث سينعكس هذا الأمر بصورة إيجابية على تهدئة هذه العناصر المناهضة للديمقراطية الجديدة دون اللجوء للعنف السياسي، إلا ان المقترح الأمريكي رفض من المقاومة بشكل قطعي، وعد الحزب الشيوعي وحزب الشعب بان الديمقراطية السياسية لا تأتي من دمج العناصر النازية مع الأحزاب الوطنية الأخرى، وعلى ما يبدو أن الإدارة الأمريكية كانت تحاول دمج وصهر هذه العناصر النازية النمساوية في المجتمع للتخلص من تفرد الحزب الشيوعي والشعب في تقرير مصير البلاد، ولعل ما يبرر هذا ترشيح عدد من الموالين للنازية او المتعاطفين معها لمناصب أدارية وسياسية مثل ترشيح أحد أعضاء الحزب النازي لإدارة المجلس البلدي في ولاية باتينكهام (Pattigham)، فضلاً عن منح النازي شاردينغ (Schording) منصب قائد شرطة الدرك[28] في مدينة برونو، إنطلاقاً من مبدأ التعاون وتعزيز الثقة بين هذه الشخصيات والقوات الأمريكية العاملة في النمسا، فضلاً عن إستقطاب عدد من العناصر الأخرى التي كانت محل رضا وترحاب من النازيين، حيث كانوا يشغلون مناصب إدارية هامة في عدد من المدن والقرى النمساوية في النمسا العليا[29].

وعلى الرغم من التطورات السياسية في تلك الحقبة، كانت الإدارة الامريكية قد تخلت عن جزء من ثوابت سياستها التي كانت قد تبنتها في وقت سابق، عندما كانت تصرح دائماً القضاء على النازية وأجتثاثها من جذورها من أولويات عملها السياسي في النمسا، إلا انها ومنذ 17تموز 1945 عملت على إدارة النزاعات السياسية بين الإدارة العسكرية الأمريكية والمقاومة على أسس جديدة كان منها: عدم السماح للأحزاب النمساوية بالتدخل في المشاكل السياسية والأمنية وحتى الإدارية منها المتمثلة بالتعيينات والترشيحات





للمجالس البلدية والمحلية، وهددت باعتقال كل من يعمل على أثارة المشاكل والاضطرابات، وفي الوقت نفسه عملت على منح عدد من المترجمين النمساويين العاملين مع قواتها من المهاجرين مناصب إستشارية في الحكومات المحلية، إلا أن حزب الشعب النمساوي وقف بقوة ضد تعين عدد من موظفي الحكومة العسكرية الأمريكية العاملة في النمسا في تولي مناصب إدارية وجابهها بالقوة، لذلك بدأ الأمريكيون يشعرون بالقلق من تفاقم الصراع السياسي بين المقاومة والحكومة العسكرية، حيث استطاعت المقاومة من تشكيل عدة حظائر سرية مهمتها تصفية العناصر الموالية للنازية والعاملة في خدمة قوات الأحتلال[30].

وفي 12آب 1945 كانت الإدارة الأمريكية مجبرة على دعوة القادة السياسيين النمساويين لحضور إجتماع عُقِد في مقر سلطة الأحتلال الأمريكي في مدينة لينز عاصمة النمسا العليا، إذ توصل المجتمعون الى تشكيل لجنة تتكون من ستة أعضاء يمثلون الأحزاب السياسية والمقاومة، وقد مثل كل حزب بمندوب(ممثل) في مقر سلطة الاحتلال وكان الغرض من تأسيس هذه اللجنة هو التشاور وتقريب وجهات النظر بين المقاومة والإدارة الأمريكية، أما أبرز ما توصلت اليه اللجنة فكان كالآتي:-[31]

1- إعتراف ممثلي الأحزاب والمقاومة بالحفاظ على المؤسسات القائمة، والتشجيع على دعم واستقرار الأوضاع السياسية في البلاد.
2- إعتزام ممثلي تلك الأحزاب على حصر السلاح بيد الشرطة.
3- أبعاد واستبدال النازيين من الوظائف العامة.
4- توسيع الأنشطة الاستخباراتية الأمريكية في القضاء على بعض الخلايا النازية في المناطق النائية الجبلية والحدودية.
5- نشر قائمة تحمل صوراً وأسماء عدد من النازيين المشتبه بتورطهم بإعمال إجرامية ضد النمساويين في معسكرات الاعتقال من الذين لم يتم القبض عليهم بمساعدة الشرطة الدولية والاستخبارات الأمريكية.
6- إعادة الأسلحة النمساوية الخفيفة والثقيلة(الدبابات والطائرات)التي وقعت تحت سيطرة القوات الأمريكية، والتي أستولى عليها الجيش الألماني في عام 1938، وتسليمها للحكومة النمساوية المؤقتة.

7- اطلاق سراح سجناء المقاومة النمساوية من السجون الأمريكية المحظورة، دون تحليهم عن انشطتهم السياسية في عمل المقاومة.

8- دمج (500) مسلح من رجال المقاومة مع شرطة الدرك، لمساعدتهم في استتباب الأمن.

9- وضع (170) عضواً من أعضاء الحزب النازي تحت الإقامة الجبرية، من الذين لم تثبت أدانتهم بجرائم حرب وانتهاكات لا إنسانية.

10- حل لجنة الصليب الأحمر الألمانية سيئة الصيت.

11- إعادة تأهيل المستشفيات والمدارس والدوائر الخدمية والصحية للعمل من خلال التعاون بين الإدارة الأمريكية والحكومات المحلية.

يبدو أن سياسة الحظر التي فرضتها الإدارة الأمريكية على نشاط الأحزاب السياسية النمساوية لم تحصد أية ثمرة، بل كانت نتائجه عكسية على سير السياسة الأمريكية في تقويض نفوذ الأحزاب المعارضة لسياستها في النمسا، بعد أن كانت هذه الأحزاب تحظى بدعم إقليمي هذا من جانب، ومن جانب آخر عدت الإدارة الأمريكية ضغط المقاومة المتواصل والمعارض للمشاريع الأمريكية في بناء حكومات محلية خاضعة لنفوذها قد ذهب ادراج الرياح على الرغم من زج بعض الموالين لتوجهاتها في الحكومات المحلية، وبالخلاف من ذلك كانت المقاومة النمساوية تشجع على تبني مشروع ديمقراطي تمثيلي يضمن حقوق النمساويين في إدارة حكوماتهم المحلية بعيداً عن أهداف وسياسات قوات الاحتلال.

## مشروع الإدارة العسكرية الأمريكية في إعادة تأهيل سالزبورغ:- (SALZBURG)

كان توجه سلطة الاحتلال ايضاً واضحاً لصالح اعادة عمل المؤسسات الحكومية ودعم موظفيها، من خلال الدعوة لنبذ النازية ومظاهرها العدوانية وتكريس التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية لمواجهة التطرف العنصري لدى المسؤولين السابقين في الحكومات النمساوية المتعاقبة قبل عام 1938، فضلاً عن ذلك سعت الإدارة





الأمريكية إلى إنشاء مجلس بلدي على غرار ما عملت في النمسا العليا، فكان ترشيح ريتشارد هيلدمان (Richard Hildmann) رئيساً للمجلس الجديد في سالزبورغ، إذ قبلت سلطة الاحتلال الأمريكي عملية انتخاب أعضاء المجلس وعدت من جانبها تمسكها بتقديم المساعدة والدعم اللوجستي والمعنوي لإنجاح مهمة إعادة هيكلة المؤسسات والدوائر الحكومية، وعززت دورها من خلال جعل اغلب المناصب الحكومية الجديدة بموجب بند سياسي صاغته الإدارة الأمريكية بيد المغتربين النمساويين في الولايات المتحدة الأمريكية او بريطانيا لضمان ولاء عملهم هذا من جانب، ومن جانب آخر لتعزيز العلاقات الخارجية بعد إحاطة هؤلاء المغتربين بشبكة من المستشارين السياسيين والقادة العسكريين الأمريكيين أمثال جون ايرهارت(John G. Ehardts) المستشار السياسي في وزارة الخارجية للشؤون النمساوية والجنرال مارك كلارك(Mark Clarks) قائد القوات الأمريكية في النمسا، لذا كان الغرض من ذلك هو دعم الليبرالية الحديثة النشأة في النمسا وفق نظام ديمقراطي شبيه بالنظام الأمريكي، وتقويض مساحة الأنظمة الفاشية السابقة، والأكثر من ذلك رفض الأمريكيون أدراج الحزب الشيوعي النمساوي ضمن مشروعهم الديمقراطي، حيث عدوا مسألة تشكيل حكومة نمساوية مؤقتة بدعم سوفياتي أمراً مرفوضاً ومخالفاً لرغبات الحلفاء السياسية في النمسا[32].

لذلك عملت الإدارة الأمريكية في سالزبورغ على الاهتمام بتنظيم وتنشيط عمل القوى الديمقراطية في مختلف الهيأت الحكومية لتضييع الفرصة على الشيوعيين الذين عدوا القوات الأمريكية تشجع على حظر الحريات السياسية ذات الأفكار الاشتراكية، وإنها لا تسمح بالنشاطات السياسية للأحزاب المعارضة الأخرى، فقد كانت تقف بالضد من توجهات الحزب الشيوعي النمساوي في سالزبورغ، وبدأت تدعم أقليات سياسية جديدة في عملها، لذا عززت الإدارة الأمريكية نفوذها السياسي في النمسا عبر الدعم المالي وحتى منظمات الإغاثة ذات الطابع الإنساني تم تسخيرها لعمل الإدارة الأمريكية، فضلاً عن اهتمامها بالبحث عن المعتقلين النمساويين والسجناء والمرحلين لأغراض سياسية، في نهاية الأمر يكون هؤلاء احد أدوات الضغط السياسي على الحكومة المؤقتة، حيث كان لهذه الفئات السياسية في سالزبورغ كلمة الفصل في رفض الحكومة المؤقتة التي كان كارل رينر على رأسها، إذ فضلوا ان تكون سالزبورغ عاصمة للغرب[33].

وفي الوقت نفسه أستفادت الإدارة الأمريكية من تنظيم عدد من الشخصيات السياسية في سالزبورغ عبر تنسيق جهود عمل فرق الOSS)او (مكتب الخدمات الاستراتيجية الأستخبارية)، بعد أجراء اتصالات مكثفة مع العميل النمساوي في سويسرا ادموند فون هورستن(Edmund von Horstenau)[34]، حيث كان منسق ومستشار القيادة العليا للقوات الألمانية في شؤون البلقان، فقد أنضم في نيسان 1945الى صفوف المقاومة النمساوية وساهم في القضاء على الشبكات الإرهابية ونجح في القضاء على قادتها الذين كانوا يعدون العدة لتصفية القادة النمساويين في المقاومة داخل البلاد، لذا كان المشهد السياسي الداخلي للنمسا سيكون أصعب من دون تصفية أعضاء الحزب النازي لتمهيد الطريق أمام نظام انتقالي ديمقراطي، ليس هذا فقط وانما قدم الوسيط الإستخباراتي النمساوي للإمريكين معلومات كبيرة عن أموال الخزانة المجرية في النمسا التي نقلت منذ اذار 1945الى بحيرة كونستانس[35] في المنطقة الشرقية من مدينة فورالبرغ، فضلاً عن كميات كبيرة من المسروقات والآثار والمخطوطات والسبائك الذهبية النمساوية المهربة بأتجاه سويسرا[36].

ومن الجدير بالذكر استطاعت الاستخبارات الأمريكية وقبل دخول النمسا في ايار 1945 من استخدام زعماء المقاومة السالزبورغيون للتغلغل الى داخل الأحزاب النمساوية قبل دخول القوات الأمريكية لهذا كانوا محل ثقة وتعاون مع الإستخبارات الأمريكية، حيث كانت مدينة باد أوسي احد اهم مراكز النشاط الأمريكي، إذ استطاع عدد من الأمريكان تحيد وتنظيم المعارضة السياسية داخل مدينة باد أوسي لخدمة مشاريعهم السياسية، فضلاً عن ذلك استطاعت الإدارة الأمريكية بمساعدة المقاومة أخلاء عدد من معسكرات الاعتقال من اللاجئين اليهاريين والبولنديين والنمساويين في سالزبورغ، وفي 23ايار 1945 استغلت الإدارة الأمريكية المدن النمساوية لنشاطاتها السياسية، فقد كانت بلدتي باد ايشل وايبنسي مسرحاً حيوياً هاماً لنشاط الاستخبارات الأمريكية، ولعل السبب في ذلك يرجع الى اتحاد المعارضة النمساوية من هذه المناطق مركزاً سياسياً لأنشطتها المسلحة، ولكون هذه المناطق ذات طابع صناعي واقتصادي هام جعل منها أماكن سياسية تؤمن متطلبات الحرب، بعد ان كان سكانها المحليون جزءاً من عمليات تحريرها بالتعاون مع القيادة الأمريكية، على العكس من النمسا العليا والتيرول التي كان معظم سكانها يعملون في مصانع الملح





والمنسوجات وقطع الخشب، فضلاً عن أنتشار الأفكار الاشتراكية والأحزاب اليمينية، لهذا كانت المنطقة غير مهيأة سياسياً بسبب فقدانها للمقومات الاقتصادية واعتماد سكانها على الإعمال الحرفية، ويعتمدون على بيروقراطية الجمعيات التعاونية، فضلاً عن ذلك لم تكن هذه المناطق قد شهدت إعمال مناهضة للسلطات النازية آنذاك، ولم تكن من مراكز اللجوء السياسي كما هو الحال في سالزبورغ، وانما كانت تضم العديد من معسكرات الاعتقال النازية[37].

يبدو أن الإدارة الأمريكية كانت تعمل منذ المراحل الأولى لعملياتها العسكرية على فصل المنطقة الصناعية او التي تشهد نمواً حضارياً واقتصادياً عن تلك المناطق الأخرى التي عدت وفق وجهة النظر الأمريكية بأنها مناطق غير منتجة، فضلاً عن أنعدام الهيمنة السياسية للأحزاب اليمينية والمحافظة على المبادئ الاشتراكية التي وصفت بانها شعارات بالية، وفي الوقت نفسه كانت تنظيمات الأحزاب في سالزبورغ تعمل على جذب الأفكار الديمقراطية الغربية في النمسا.

دور الإدارة العسكرية الأمريكية في تأمين استقرار الأمن وحل المشاكل الداخلية :

كان من واجبات القوات الأمريكية الاهتمام وبصورة رئيسة بعد تحرير النمسا بتامين المواد الغذائية، بعد ان كانت النمسا تعتمد على المواد الغذائية المستوردة من الدول الأوروبية القريبة منها فضلاً عن ما يورده الاتحاد السوفياتي اليها من كميات كبيرة من تلك المواد بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تمر بها النمسا مع انعدام الاستقرار السياسي، لذا كان هناك صراع بين الإدارة الأمريكية والأحزاب المناهضة لعملها في النمسا، حيث عولت هذه الأحزاب كثيراً على مسالة توفير الغذاء مقابل ضمانات سياسية تعزز وجودها في ادارة النمسا، عندما عدت هذه الأحزاب ان القوات الأمريكية قد استهلكت كميات كبيرة من المخزون الغذائي في تمويل قواتها، فقد بدأ النمساويون مستاءون من الصراعات الجديدة بين الأحزاب السياسية والإدارة الأمريكية، التي كانت تسعى الى تثبيت جذور حكومة ديمقراطية جديدة مناهضة للأفكار الأستبدادية، إذ عدت هذه الأحزاب ذات التقاليد القديمة في الدولة النمساوية غير قادرة على مكافحة النازية، لاسيما وان حزب العمال الاشتراكي ذو التوجهات النازية كان يمثل خطراً على الممتلكات العامة، عندما عد

المقاومة النمساوية جزء من تحالفات جديدة تدعمها الإدارة الأمريكية لتنفيذ مخططاتها السياسية في النمسا[38].

وهكذا ومع مطلع حزيران 1945عد معظم السكان النمساويين بان القوات المحتلة كانت قد استنزفت الكثير من موارد البلاد لتمويل جيوشها، فضلاً عن ازدياد أعداد النازحين واللاجئين والعمليات العسكرية وكثرة انتشار معسكرات الاعتقال النازي داخل الأراضي النمساوية جعل من مهمة الإدارة الأمريكية أكثر صعوبة في إيجاد حلول سريعة للأزمات السياسية والأقتصادية، لهذا عملت على أجلاء أعداد كبيرة من اللاجئين الى بلدانهم، وكذلك أطلقت سراح أعداد من الأسرى السوفيات والأوروبيون الذين كانوا محاصرين في النمسا، جاءت هذه الإجراءات السريعة بالتزامن مع فرض القوات الأمريكية سيطرتها على المنطقة.[39]

كذلك فرضت القوات الأمريكية سيطرتها على المناطق الواقعة تحت تصرف قواتها من خلال فرض القانون وإحكام السيطرة العسكرية على مؤسسات الدولة النمساوية، وممارستها دور رقابي على الحكومات المحلية، لمشاركتها في حل المشاكل التي تواجهها، بعد أن فرضت قيود سياسية كبيرة على مروجي الإشاعات الذين كانوا يمثلون أحد أدوات الأحزاب المتطرفة في النمسا، ومن الذين يسعون إلى فرض أجندات سياسية جديدة فقد كانوا يلوحون باستخدام الأزمات كورقة ضغط على فشل الإدارة الأمريكية في إدارة منطقة الاحتلال المخصصة لها في النمسا، لهذا نجد الإدارة الأمريكية قد رفضت 23حزيران 1945طلب المساعدة من حكومة الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا في مساعدة النمساويين، إذ عدت ان هذا التدخل يخل بمبادئهم السياسية القائمة على بناء دولة نمساوية ديمقراطية جديدة مناهضة للتطرف والأفكار الاشتراكية التي لم تحصد منها الحكومات السابقة سوى الدمار والتفكك السياسي والانهيار الاقتصادي[40].

وعلى الرغم من أهمية منطقة الاحتلال الأمريكي في النمسا مقارنة بمناطق الاحتلال الاخرى، فقد اتبعت في الاول من تموز 1945نظاماً امنياً محكماً من خلال تنفيذ عدد من الأوامر والضوابط العسكرية التي كان منها فرض حظراً للتجوال، ومنع تنقل المواطنين بحرية تامة من دون اخذ إذن مسبق من القوات الأمريكية، جاء هذا الأمر لضمان مساعدة الشرطة النمساوية في حصر السلاح بيد الأجهزة الأمنية والحكومية، لذلك أقامت





عدد من الحواجز وأغلقت بعض الطرق الفرعية المؤدية الى المدن والقصبات القريبة من المدن الكبرى، واستطاعت إلقاء القبض على عدد كبير من النازيين في بلدتي فيلدكيرخ وفورارلبرغ، فضلاً عن إلقاء القبض على بعض العناصر الدخيلة التي تعمل على نشر الفوضى وخلق الاضطرابات السياسية، حيث استطاعت القوات الأمريكية من كشف خلايا يوغوسلافية تعمل على تجنيد أجندات سياسية شيوعية مكونة من (25)شخصاً تدعمهم وحدات من الاستخبارات السوفياتية، اتهمت هذه الخلايا باستخدام العنف تجاه الأحزاب الديمقراطية المعتدلة في النمسا[41].

يبدو مما تقدم كانت المهمة الأمريكية في النمسا صعبة ومعقدة بسبب عدم تعاون قوات الحلفاء فيما بينهم لأنجاح مشروع بناء دولة نمساوية ديمقراطية جديدة، تكون سلطاتها غير مقيدة، مبنية على أسس متينة لضمان مشاركة النمساويين في انتخاب حكومة موحدة لإدارة بلادهم، وفي الوقت نفسه سعت الإدارة الأمريكية لقطع الطريق امام الأحزاب اليسارية لاسيما الحزب الشيوعي وحزب الشعب المدعومة من السوفيات في تبني اي مشروع مناهض لعمل قواتها في النمسا.

## موقف فصائل المقاومة النمساوية من مشروع تشكيل حكومة محلية:

سعت الإدارة العسكرية الأمريكية في 14حزيران 1945إلى استقطاب العناصر المستقلة الموالية لسياستها، حيث أنها كانت غير راغبة بإعادة الأحزاب اليمينية والمحافظة الى واجهة السياسة النمساوية بسبب الإخفاقات السياسية والتمسك بالسلطة، فقد وجدت بالحزب المسيحي الأجتماعي أحد أقطاب السياسة المحافظة الذي كان مهيمناً على الحكومة خلال المدة 1927–1936، إلا أن الحزب المسيحي بعد آذار 1938 تم تصفية معظم قياداته السياسية على يد العناصر النازية بعد إعتقال العديد من شخصياته، لذا كانت نشاطات الحزب المسيحي شبه معدومة بعد تحرير النمسا؛ ويعود السبب في ذلك الى انعدام التنسيق بين قيادات الحزب في المنفى وحركة المقاومة المناهضة للحكومة النازية، فضلاً عن افتقار الحزب للجناح العسكري، في حين كان الحزب الشيوعي على العكس أكثر نشاطاً وحضوراً بين النمساويين، إذ برزت قياداته السياسية والعسكرية في دعم

المقاومة النمساوية على الرغم من الدعم والغطاء السياسي السوفياتي للحزب، فقد كانت مقرات ومكاتب الحزب الشيوعي جزءاً من التنسيق الإستراتيجي لعمل الأستخبارات السوفياتية لإعادة تنظيم هيكلة الحزب سياسياً تماشياً مع التطورات التي تشهدها النمسا[42].

فقد أصطدمت الإرادة الأمريكية في تشكيل حكومة أنتقالية ذات طابع مدني ديمقراطي بنفوذ الأحزاب الثلاث (الحزب الأشتراكي الديمقراطي، الحزب الشيوعي ، حزب الشعب)، وأصبح المشهد السياسي الجديد في النمسا أكثر تعقيداً؛ ولعل السبب في ذلك يرجع للنفوذ الشعبي الذي تتمتع به هذه الأحزاب، لذا كان المشهد الجديد أكثر تعقيداً في أختيار حكومة انتقالية على وفق برنامج سياسي كانت الإدارة الأمريكية قد أعدته مسبقاً بالتنسيق مع الحلفاء الغربيين (بريطانيا وفرنسا)، فقد عدت الأحزاب الثلاث مسألة تشكيل حكومة أنتقالية مؤقتة يجب أن يخضع لتمثيل الأحزاب المهيمنة على المشهد السياسي لكونها ممثلة للشعب، وفي 17حزيران طرحت الإدارة الأمريكية مشروعها بتقسيم البلاد الى أقاليم ليسهل عليها عملية نقل السلطة للنمساويين من خلال أجبار التيارات والأحزاب السياسية على التعاون في بناء حكومة شراكة سياسية هدفها الأول تشكيل حكومة مدنية ديمقراطية[43].

إلا أن المشروع الأمريكي لم ينل موافقة الأطراف السياسية في النمسا وواجهته بالرفض، وقد أعلن الحزب الشيوعي في 29تموز 1945، رفضه للمبادرة الأمريكية وعدة تقسيماً للبلاد وأنكاراً صريحاً لدور المقاومة النمساوية التي كانت ذات نفوذ كبير في إدارة المشهد السياسي، وكان الحال نفسه بالنسبة لحزب الشعب الذي كانت قواعده الشعبية ذات طابع وطني بعيد عن الطموحات والمكاسب الدولية والإقليمية، فقد طالب بإجراء انتخابات وطنية لتأسيس حكومة أتحادية ديمقراطية ورفض مشروع الأقاليم الذي سيكون بمثابة تقسيم للبلاد دون الرجوع الى الشعب مصدر السلطة في تقرير مصيره، وعد حزب الشعب المقاومة بجميع فصائلها والحركات المسلحة الأخرى جزءاً حيوياً ورئيساً في تسهيل الجهود السياسية للأحزاب النمساوية في إدارة المؤسسات المدنية والخدمية وتطهير الأجهزة الأمنية من العناصر النازية التي أنحرفت فيها بعد تحرير البلاد، ووجدت لها نفوذاً جديداً في دائرة الإستخبارات الأمريكية من خلال تقديم المعلومات المضللة التي غالباً ما تكون غير دقيقة والتي يراد منها أبعاد هذه العناصر عن نفسها الشبهات والتهم النازية التي الصقت بها،





إلا أن المقاومة كانت أكثر تنظيماً في أبعاد هذه العناصر وحافظت على وحدة الشعب من خلال ترسيخ جذور الدولة الجديدة[44].

وهكذا قدمت الإدارة العسكرية الأمريكية مشروع تشكيل حكومات محلية، إذ عملت على أختيار عدد من الشخصيات النمساوية، اعلنت في الوقت نفسه رفضها لحكومة كارل رينر وعدتها حكومة غير شرعية لكونها جاءت بدعم ومباركة حكومة موسكو، حيث اصدرت في 2آب 1945 تقريراً ميدانياً خاص بالنمسا تم بموجبه تحديد آلية عمل الإدارة المدنية، حيث وضعت رئيساً للمجلس البلدي على رأس كل مقاطعة مع ثلاثة نواب منتخبين يمثلون الأحزاب الثلاثة، فضلاً عن سبعة أعضاء آخرين حتى تصبح الهيأة الإدارية تتكون من عضوين من الحزب الأشتراكي الديمقراطي، وثلاثة اعضاء من حزب الشعب، وأربعة أعضاء يمثلون الحزب الشيوعي، يكون مجموع المجلس البلدي أحد عشر عضواً بما فيهم النواب الثلاث[45].

وقد جاء رد المقاومة النمساوية رافضاً لتشكيلة مجلس الولاية لكونها لا تمثل الإرادة الحقيقية للشعب، وعدت من جانبها بعض الشخصيات التي أنيطت بها مهام وزارية بأنها كانت أستبدادية ونازية، لاسيما وان الدكتور يسطس شميدت( Dr. Justus Schmidt ) وهارنيش غلاسنر كانا من المتعاطفين مع النازيين، حيث أتهم الأول من المقاومة بأنه كان مستشاراً ثقافياً في الحزب النازي النمساوي، فضلاً عن كونهما خدما النظام النازي وكانا عضوين نشطين حتى عام 1940، كذلك الحال بالنسبة الى بعض الشخصيات التي كانت توجهاتها ذات طابع عنصري لكونها شغلت مناصب سياسية في حكومات انجلبرت دولفوس[46](Engelbert Dollfuss) وكورت شوشنيغ[47] (Kurt Schuschnigg)، فضلاً عن علاقات هذه الشخصيات مع اعضاء ومسؤولي الرايخ الالماني أمثال ادولف ايخل والويس موزر(Dr. Alois Moser) وانطون فيدنر(Anton Weidinger) وانغ كارل (Dr. Ing. Karl) وهيرمان غروفر (Dr. Hermann Garhofer)، وكانت هذه الشبهات السياسية تدور حول نصف التشكيلة الوزارية، وعد الحزبان الشيوعي والشعب النمساويين ذوي النفوذ الكبير داخل المقاومة النمساوية المسلحة، بأن الأمريكيين يسعون الى أعادة تشكيل الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي على أسس جديدة تعمل على خدمة المصالح الأمريكية في النمسا،

بعد دمج عناصر جديدة تدعم مشاريع الحزب السياسية التي بدأت تحصل على رعاية امريكية، لذا بدأ الحزب الديمقراطي يقلل من شأن أجتثاث النازية ومكافحتها، وعد مسالة التشكيلة الوزارية بأنها حق تمثيلي لعناصره المعتدلة، وفي الوقت نفسه عد الحزبان الشيوعي والشعب بأن الحكومة غير شرعية، وأن الحزبين يعارضان التشكيلة الوزارية وان المقاومة النمساوية بجميع أطيافها ترفض الرضوخ للمشاريع الدولية، وتعد مناهضتها للنازية والقضاء عليها مطلباً جماهيرياً قبل أن يكون سياسياً، وعدت المقاومة النمساوية مسؤولية القوات الأمريكية تقتصر على التعاون مع الحكومة المحلية للولاية وتقديم المشورة الإدارية لها، وترفض كل أشكال التدخل في أقرار البرامج السياسية ذات الشأن الوطني الداخلي، وترفض كل أشكال التعاون مع المجاميع الأستبدادية في النمسا سواء المنظمات منها او الاشخاص الذين توارثوا الحكم خلال الحقبة من 1934–1945، وتدعوا المقاومة الإدارة الأمريكية في النمسا الى تعزيز الثقة مع النمساويين في تقرير مصيرهم السياسي من خلال تشكيل حكومة وطنية ديمقراطية، تحظى بثقة الشعب، هذا الأمر فقط يعزز من ثقة النمساويين بالنوايا الصادقة للإدارة الأمريكية في النمسا[48].

وعلى الرغم من سعي الإدارة الامريكية للأعتراف بالحكومة المرشحة من قبلها، بعد أن عدتها حكومة منتخبة من الشعب، وفي الوقت نفسه رفضت الاعتراف بحكومة كارل رينر الشيوعية السوفياتية لأنها لا تمثل أية صفة شرعية من وجهة نظر الحلفاء الغربيين، لهذا عرضت الإدارة الأمريكية مشروع حكومتها الجديد على الأوساط السياسية في النمسا ضناً منها بأنها حكومة توافقية تجمع كل التوجهات السياسية والقومية للشعب النمساوي متناسية دور المقاومة الوطنية في النمسا، فقد حاولت الإدارة الامريكية أبعاد المقاومة سياسياً عن المشهد النمساوي وبصورة تدريجية، أو بمفهوم آخر معرفة ردة فعلها، إذ استبعدت من التشكيلة الوزارية ترشيح شخصيات سياسية لوزارتي الداخلية والخارجية، وعملت على أخضاع الملف النمساوي سياسياً لمصالحها المستقبلية في المنطقة.

فقد بدأت المقاومة تدرك حجم المخططات الأمريكية ومشاريعها السياسية لإحتواء نفوذ الأحزاب السياسية النمساوية التي تأخذ توجهاتها السياسية من الحكومة السوفياتية، لذا كان على المقاومة بمختلف صنوفها وتوجهاتها السياسية أن تعمل على تشجيع التوافق فيما بينها لاسيما وأن الإدارة العسكرية لسلطة الأحتلال كانت تشعر بالقلق من تنامي دور





المقاومة وبشكل فعال، لهذا كانت تروج لمشروع حظر المجاميع المسلحة المرتبطة بالمقاومة بعد أن عدتها خارجة عن سلطتها العسكرية، ولكون هذه المجاميع تساعد على خلق الفتن والاضطرابات السياسية داخل الشعب النمساوي، أن قادتها يعملون على تشجيع احداث خارجية ومشاريع دولية وإقليمية تشكل خطراً كبيراً على وحدة النمسا في المستقبل القريب، وقد عدت سلطة الأحتلال نشاط هذه المجاميع المسلحة التي كان شعارها القضاء على النازية يتعارض مع توجهاتها السياسية، حيث مهدت هذه الأمور الطريق لفقدان الثقة بين الجانبين، لهذا كانت سلطة الأحتلال ترى مهمتها العسكرية في النمسا تتعرض للأنهيار والفشل ولم تحقق غير شيء واحد هو مكافحة النازية، وفي الوقت نفسه واجهت سلطة الأحتلال العسكري قوة المقاومة وتشبثها بمشروعها السياسي في تشكيل حكومة وطنية دون تدخل أي طرف سياسي خارجي سواء الدول الإقليمية أو سلطة الأحتلال، وقد كان هذا الوضع هو السائد على العلاقات بين الجانبين، وعدت المقاومة المشروع الأمريكي في القضاء على النازية بدأ يواجه نشاطاً معادياً من قبل اطراف سياسية أمريكية لتحقيق توازن بين المقاومة ونشاطها السياسي وبين الحركات الأستبدادية والمحافظة الأخرى، وجاءت هذه السياسة الجديدة بعد تثبيت السيطرة الامريكية على منطقة أحتلالها ومعرفة نوايا المقاومة ومشاريعها السياسية، لذا وضعت الإدارة العسكرية لسلطة الأحتلال في الثاني من آب1945 برنامج يحد من هيمنة المقاومة على الأحزاب السياسية للأسباب التالية:[49]

1- حظر الأنشطة المسلحة للتنظيمات السياسية ذات الأرتباطات الإيديولوجية بالمقاومة النمساوية.

2- على الجماعات والأحزاب السياسية النمساوية تبني دورها السياسي الفاعل في القضاء على النازية ونبذ كل مظاهر التطرف في اتخاذ القرارات، وتفضيل الحلول القانونية والإجراءات الإدارية التي تنفذها الشرطة النمساوية بمساعدة سلطة الأحتلال.

3- أن تكون السلطة الإدارية بيد حكومة الولاية، وأن سلطة الاحتلال ليس لديها اي نفوذ سياسي او أداري في أجبار الحكومة المحلية على اتخاذ اي قرار بهذا الشأن او ذاك باستثناء الأستشارات والتعاون في أنجاح عمل الحكومة المحلية.

أما بالنسبة لموقف المقاومة من هذه الإجراءات الأمريكية فقد قوبل بالرفض الشديد، وأعلن الحزبان الشيوعي والشعب النمساويين عن تطهير المؤسسات الإدارية الخاضعة لسلطة الأحتلال من بعض العناصر النازية المعروفة والتي كانت الإدارة الأمريكية تسعى الى أشغالها بعض المناصب القيادية، ومن جانب أخر وبأعتراف سلطة الأحتلال ان المقاومة النمساوية كان لها الدور البارز في القضاء على بعض المجاميع النازية بعد فشل القوات المحتلة في القصاء عليها، حيث قتلت ما يقرب عن (173)جندياً من القوات الأمريكية خلال الشهرين الأولين من الأحتلال، وبفضل المقاومة تم التعرف على فلول هذه المجاميع النازية والقصاء على الكثير من النازيين[50].

وهكذا مازالت المقاومة النمساوية ومنذ دخول قوات الحلفاء الى النمسا عملت على مساعدة القوات المشتركة في تحقيق استقرار النمسا داخلياً وضمان وحدة أراضيها والأعتراف بها دولة مستقلة خارجياً، لذا جعلت المقاومة القضاء على النازية والانظمة الأستبدادية التي توالت على حكم البلاد من أولويات برنامجها السياسي في مرحلة ما بعد التحرير، فقد واجهت المقاومة التحديات الداخلية بروح التفاوض مع القوات الأمريكية من خلال تقديم المشورة والأبلاغ عن مناطق تواجد النازيين في المناطق الجبلية والريفية، وساعدوا الأمريكين على مطاردة هذه الفلول الأرهابية، ولم يكن للمقاومة أية مطالب غير الأعتراف باستقلال دولتهم بحدودها الطبيعية، وأكدوا على تعاونهم مع القوات الأمريكية في الحفاظ على قواعدهم العسكرية، وفي الوقت نفسه طالبت المقاومة بإنهاء وحظر النازية كحزب سياسي وأجتثاثها من جذورها ورفض تداول مسمياتها الثقافية والأجتماعية داخل المجتمع النمساوي، فضلاً عن ذلك عدت المقاومة عملية التنظيمات الحزبية والتجمعات السياسية بأنها مظهر ديمقراطي وشأن نمساوي داخلي ما دام يناهض الأنظمة الشمولية والنازية الأستبدادية، حيث لم يشكل عائقاً سياسياً أمام عمل القوات الأمريكية، كذلك رفضت المقاومة قيام القوات الأمريكية بعمليات دهم وأعتقال عشوائي لعدد من المواطنين النمساويين لكون هذا الأمر مخالفاً للأعراف الدولية بسبب عدم وجود محاكم نمساوية قضائية وأنما كانت الأوامر تصدر من قيادة القوات الأمريكية ولا تستند الى حجج مشروعة، واكتفت باعتقال بعض القيادات النشطة في المقاومة بسبب توجهاتهم اليسارية، هذا كان من شأنه ان يكون السبب الرئيس في توتر العلاقات بين الطرفين[51].





يبدو من خلال ما تم عرضه أن المقاومة النمساوية في مرحلة ما بعد الأحتلال كانت ترفض مشاريع تقسيم البلاد بين الحلفاء، وظهرت بمظهر وطني ديمقراطي في معالجة مشاكل النمسا السياسية الداخلية منها والأقليمية، حيث رفضت تشكيل حكومات تعمل تحت سلطة قوات الأحتلال وفي الوقت نفسه كانت ترحب باجراء انتخابات تشريعية لأختيار حكومة وطنية أتحادية، وشجعت على تأسيس جمعية وطنية مؤقتة لإدارة البلاد مع إجراء بعض التغييرات الدستورية الهامة التي كان منها رفض كل معاني ومسميات النازية في نظام الدولة الجديدة، بعد مشاركة فاعلة تضمن توحد جميع اطياف وقوميات الشعب النمساوي في ممارسة حقهم الشرعي في انتخاب حكومة ديمقراطية بعيداً عن التدخلات الخارجية التي ربما كان الهدف منها خلق حالة من التمايز الجيوسياسي بين مناطق الاحتلال، لذا كانت المقاومة مصرة ورافضة للمساومة على مبادئها الرئيسة في بناء الدولة الجديدة بأن تكون ذات صبغة أستبدادية او شمولية، وعلى الرغم من ذلك رحبت بالتعاون مع القوات الأمريكية في تنسيق عمل المؤسسات الإدارية التي كانت بحاجة كبيرة لدعم ومشورة قوات الأحتلال، لكنها في الوقت نفسه رفضت تدخل سلطة الأحتلال في تشكيل حكومات محلية تكون خاضعة لإدارتها العسكرية.

وعلى الرغم من ذلك وفي أطار تعزيز العمل السياسي المشترك بين الطرفين المقاومة والإدارة الأمريكية، تم التحضير لعقد أجتماع يجمعهما للتخفيف من الجمود الذي بدأ يخيم على العلاقات القائمة بين قادة المقاومة والإدارة الأمريكية، قبل أن تتطور تلك الأمور التي قد تضع سلطة الأحتلال في موقف حرج يفقدها الثقة بالحكومة المحلية ويعمق الخلافات في القضايا الهامة والرئيسة والتي كانت مسألة تشكيل حكومة مدنية ديمقراطية على رأسها، فضلاً عن قيام القوات الأمريكية بإطلاق سراح عدد من المعتقلين النازيين من الذين القي القبض عليهم من المقاومة وأودعوا السجون الأمريكية، حيث عدت الأحزاب السياسية مسألة أطلاق سراحهم مخالف للقانون الدولي؛ لأن غالبيتهم متهم بقضايا قتل وتهجير وتمييز عنصري ضد الأنسانية، وأن الحظر المفروض على نشاط المقاومة السياسي شكل هو الآخر من جانبه بداية للأزمة السياسية في علاقات الجانبين، لذا تم تحديد يوم 10آب1945 موعداً لعقد أجتماع موسع بين ممثلي المقاومة والإدارة العسكرية للقوات الامريكية في مدينة لينز عاصمة النمسا العليا وبحضور خمسون عضواً، انتخبوا أثنتا عشرة

مبدأ من الجانبين لبحث القضايا الأنفة الذكر، والاتفاق على برنامج للعمل السياسي بحظى بقبول الطرفين وكالآتي:[52]

1- يكون الحظر السياسي على العناصر التي تحاول الضرر بالتنمية السلمية للجمهورية المساوية الديمقراطية الجديدة.

2- إعادة بحث تشكيل الحكومات المحلية للولايات، وأن تعتمد عملية الترشيح على العناصر المناهضة للفاشية والنازية.

3- التعاون بين الطرفين في المجالات السياسية والاقتصادية والأجتماعية للقضاء على النازية وأجتثاثها من جذورها بعد أن كانت تتمتع بنفوذ كبير بين الأوساط الشعبية والثقافية وتحريم مبادئها وأفكارها الديكتاتورية على وفق قانون ينظم بهذا الشان، وأن تكون إدارة هذا الملف بصورة مركزية.

4- حرية الصحافة والنشر ومنح الأحزاب ذات التوجهات الديمقراطية أذن بممارسة انشطتها السياسية والثقافية لتعزيز نوع جديد من الثقافة المجتمعية السلمية.

5- دعم القطاع الزراعي والصناعي ورجال الأعمال وأصحاب المهن في ممارسة دورهم الفاعل لتخليص البلد من النقص الحاصل بالمواد الغذائية.

وبناء على التوصيات التي خرج بها ممثلوا الأحزاب، فقد أجتمع في 15 آب 1945ممثل الحكومة العسكرية الأمريكية في النمسا العليا روسل سنوك( Russell A. Snook) مع اللجنة المنتخبة، لغرض مناقشة المقترحات التي عدتها اللجنة التنفيذية للمقاومة مبادئ رئيسة لعمل الحكومة المحلية، وفي الوقت نفسه عد الدكتور برودا أستمرار عمل الحكومات المحلية سيشكل حلل في المنظومة الادارية لمؤسسات الدولة، لاسيما وان أغلب المجالس البلدية كانت تحت سيطرة الحزب الأشتراكي، وأن اللجنة المنتخبة مغية عن عمل هذه المجالس، بعد أن كان الأتفاق مع الإدارة العسكرية للقوات الأمريكية يقضي باستقالة رؤساء وأعضاء هذه المجالس، إلا أن الأمر كان يسير على عكس البرنامج السياسي المعد، فقد أعترض رئيس المجلس البلدي في لينز على المقترحات ورفض الأستقالة من منصبه، كذلك الحال بالنسبة لبقية المجالس البلدية الأخرى، فقد ادعت بأنها تمثل الشعب وحظيت بموافقته، وأنها تعمل بالتعاون والتنسيق مع سلطة الأحتلال، وأن منح العناصر الديمقراطية في المقاومة فرصة التعاون معها كان ضئيلاً جداً، لأن الاشتراكية القومية في





النمسا لا يمكن القضاء عليها من خلال زج عناصر المقاومة في إدارة المجالس المحلية لتلك المدن، أما بخصوص أستغلال العناصر ذات الارتباطات النازية المشهود لهم مناصب إدارية في تلك المجالس لم يكن حقيقياً وانما كان مبرراً لحل هذه المجالس حيث لا يوجد اي نفوذ للنازيين، وهكذا قوبلت هذه التبريرات التي قدمها رؤساء تلك المجالس لممثل الإدارة العسكرية للقوات الأمريكية، الذي طلب هو الأخر حل تلك المسائل بالطرق السلمية والتعاون فيما بين الأحزاب السياسية[53].

ففي 29آب أجتمعت اللجنة التنفيذية مرة أخرى وبحضور ممثل الإدارة العسكرية للقوات الأمريكية مع تخلف رؤساء المجالس المحلية عن حضور الأجتماع واكتفوا بمندوبين عنهم، إلا ان عدم حضورهم جعل من المشهد السياسي أكثر تعقيداً حيث كان معظم رؤساء هذه المجالس في ولاية النمسا العليا وسالزبورغ من الحزب الاشتراكي الديمقراطي المساوي، مما دفع باعضاء اللجنة التنفيذية الى المضي بتنفيذ برنامج أصلاح سياسي يعمل على اشراك عدد من اعضاء المقاومة في عمل مجالس الولايات والمدن، للمساهمة في تحمل هذه الاحزاب لمسؤولياتها في معالجة القضايا الهامة التي كان في مقدمتها توفير الغذاء وتشجيع الزراعة[54].

ومهما يكن من أمر فأن قضية تشكيل الحكومات المحلية كانت أحدى وسائل الضغط الأمريكية على المقاومة الوطنية، لاسيما وأنها قد عملت ومنذ الوهلة الأولى على تعين عدد من المسؤولين في الجهاز الحكومي ومن الشخصيات التي كانت قد هاجرت او لجأت اليها في ظل الظروف السياسية التي عصفت بالنمسا عندما كانت تحت السيطرة النازية، فضلاً عن ذلك كانت هذه الشخصيات أدوات لتنفيذ السياسة الأمريكية، لذلك لم تكن محل ترحاب وقبول بالنسبة للمقاومة، وعدت الأخيرة بانها لا تقل خطراً عن النازية، أن الشعب النمساوي يرفض الرضوخ لهذا النموذج السياسي الدخيل، بعد أن كانت المقاومة الجهة الوحيدة والشرعية لتمثيل الشعب، وفي الوقت نفسه عدت المقاومة في 3أيلول 1945مسألة توليف هذه العناصر السياسية من خلال دمجها عبر الشطة سياسية بالمؤسسات الحكومية سيترك أثراً كبيراً أن لم نقل سيؤدي الى تقويض العلاقات بين المقاومة وسلطة الأحتلال على عملية نقل السلطة، لذلك كان رأي أعضاء اللجنة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ برنامج الأصلاح، أن يكون للأمريكين الدور الفاعل في رسم سياسة واضحة لعمل

المؤسسات النمساوية على وفق برنامج التعاون السلمي الذي يفسح المجال أمام النمساويين لإدارة شؤونهم الداخلية بعيداً عن الضغوطات السياسية الأمريكية، وان الأحزاب السياسية النمساوية لديها الثقة في إعادة الحياة الديمقراطية والرفاهية الأقتصادية للنمسا، بعد أن كانت المنطقة السوفياتية في النمسا تشهد عملية ديمقراطية في نقل السلطة للنمساويين عر مشاركة شعبية كبيرة في أجراء أنتخابات محلية لتشكيل مجالس بلدية خاصة بعمل الولايات، وعلى الرغم من ذلك كانت الإدارة الامريكية غير راغبة بمنح الأحزاب السياسية النمساوية(الشيوعي والشعب) مساحة سياسية واسعة للمشاركة بالانتخابات، وجاء الرفض ولكن بحجة دبلوماسية بعيدة عن التشنجات السياسية، عندما أعلنت الإدارة الأمريكية في 10ايلول 1945 عن تشكيل لجنة أستشارية تكون مهمتها تنسيق الجهود بين المقاومة وسلطة الأحتلال على أن يكون عمل اللجنة جماعي ولا يقتصر على طرف معين[55].

وهكذا كانت الخطة الأمريكية من وراء تشكيل لجنة استشارية لمساعدة الحكومات المحلية لقطع الطريق أمام الهيمنة السياسية للمقاومة النمساوية على تلك المجالس، إلا أن الأمر لم يكن بهذه السهولة فقد أستطاعت المقاومة من النجاح في زج شخصيات سياسية كممثلين لها في الحكومات المحلية، على الرغم من معارضة أخرى لعمل اللجنة الاستشارية التي كانت وبصورة غير مباشرة تدعم توجهات الحزب الأشتراكي، فقد دعم الأمريكيون ترشيح عدد من الشخصيات السياسية الأشتراكية لتولي مناصب هامة في اللجنة الاستشارية وعدت هذه الشخصيات بانها مستقلة ولا توجد لديها ارتباطات او نشاطات سياسية، وفي الوقت نفسه رفضت التمثيل الخاص بالحزب الشيوعي؛ بسبب نشاط عمل الحزب السياسي داخل المقاومة حيث كان من وجهة النظر الأمريكية بأنه نشاط غير شرعي لأنه يعمل على تعزيز نفوذ الاتحاد السوفياتي في النمسا[56].

ومن خلال هذه النظرة الفاحصة والموجزة للسياسة الأمريكية في النمسا، يبدو أنها كانت ترفض تسليم الملف الإداري والأمني لممثلي الشعب النمساوي في الأحزاب السياسية او المقاومة، وكانت تناور وبطريقة دبلوماسية رفضها في ربط منطقة نفوذها بمناطق النفوذ السوفياتية التي باتت ومن المعلوم تحت سيطرة الحزب الشيوعي المدعوم من حكومة موسكو، فقد عدت مسألة التفرد الشيوعي بإدارة الملف النمساوي يشكل سابقة خطيرة في





مطور سياستها الخارجية، ويهدد مصالحها السياسية والأقتصادية في وسط القارة الاوروبية، وفي الوقت نفسه فقد وجدت بالحزب الشيوعي السوفياتي قد رجح كفة التوازن الأقليمي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية الداعية الى حفظ حقوق الحريات ودعم الديمقراطيات الجديدة مع ما تقتضيه مصالحها الجيوسياسية.

## الخاتمة ونتائج البحث:

1- كان أحد مظاهر السياسة الامريكية في النمسا يعتمد على تشجيع التقارب بين الاحزاب المعتدلة والمحافظة، ورفضها لأنشطة وتنظيمات الاحزاب ذات التوجهات اليسارية (الحزب الشيوعي)، حيث كان لهذا الحزب قواعد جماهيرية كبيرة، فضلاً عن الدعم السوفياتي الذي حظي به الحزب الشيوعي.

2- كانت الإدارة الامريكية تعمل وبصورة جدية على استقطاب بعض الشخصيات السياسية النازية والفاشية النمساوية بحجة عدم ثبوت تورطها بإعمال عدوانية، وكان الغرض من أشراكها في إدارة بعض المؤسسات الحكومية لخبرتها الادارية، على الرغم من رفض الشارع النمساوي لفكرة دمج هذه الشخصيات في الإدارة الحكومية.

3- رفضت الإدارة الأمريكية الأعتراف بحكومة كارل رينر المؤقتة؛ والسبب في ذلك يعود للدعم الكبير واللامحدود الذي حظية به في الداخل، فضلاً عن الدور الكبير لعدد من الشخصيات السياسية النمساوية التي كانت تعمل على أخراج النمسا كدولة مستقلة بحدودها الطبيعية رغم تحفظ بعض الاحزاب على بعض الشخصيات إلا أنها دعمت أظهار هذه الحكومة بمظهر ديمقراطي مدني.

4- فشلت الإدارة الأمريكية في فرض وتشكيل مجالس محلية ذات تخصصات تشريعية تشرف على إدارة المؤسسات الحكومية في المناطق الواقعة تحت سيطرة قواتها (النمسا العليا، وسالزبورغ)، فقد جوبهت بالرفض من الأحزاب السياسية (الشيوعي والشعب)، في حين عدت المقاومة النمساوية مسألة تشكيل هذه المجالس لا تمثل رغبة الشعب، فضلاً عن أنها أقتصرت على ترشيح قوات الأحتلال لعدد من الشخصيات المشكوك في ولائاتها.

5- لم يحالف الإدارة العسكرية الامريكية النجاح في تطبيق حظرٍ سياسيٍ على نشاط

الاحزاب النمساوية (الحزب الشيوعي، الشعب) في ممارسة أنشطتها السياسية داخل المؤسسات الإدارية ؛ والسبب في ذلك يعود الى القواعد الشعبية والجماهيرية لهذين الحزبين، فضلاً عن حصولهما على مقاعد وزارية في الحكومة النمساوية المؤقتة، وكذلك استطاع الحزبين من الحصول على مقاعد في الجمعية الوطنية المؤقتة لإدارة النمسا قبل تشريع قانون جديد للأنتخابات.

6- عملت الإدارة الأمريكية على استتباب الأمن في داخل المناطق الواقعة تحت سيطرتها، لذا نرى توجهاتها السياسية والعسكرية تقضي بحماية المنطقة دون التدخل في شؤون المناطق الأخرى، وأبدت رفضها للمشاريع الأقليمية والتحالفات الحزبية الضيقة التي لا تقدم للنمساويين أية ضمانات سياسية في المستقبل، وفي الوقت نفسه سعت الى دعم نفوذ الشخصيات السياسية التي تعمل على ترسيخ مبادئ الديمقراطية.

## الهوامش

(1) ارنست كالتينبرونر (1903-1946):- احد اهم القادة النازيين من اصل نمساوي، ورئيس اللجنة الدولية للشرطة الجنائية (ICPC)، ضابط في جهاز الشرطة السرية(SS) بين عامي 1943-1945، وبعد المسؤول الاول عن فرقة الامن الوقائي، ارتكب جرائم ضد الانسانية في النمسا. للمزيد ينظر:-

Michael D. Miller, Leaders of the SS and German Police, Vol. 2,R. James Bender Publishing, CA., Wien , 2006, pp. 393-394.

(2)فلهلم (1915-1999):-احد القادة النازيين من اصل نمساوي، ولد في فيينا، حاصل على شهادة الدكتوراه في التاريخ،انضم للحزب النازي النمساوي في عام 1936، اصبح في عام 1938 رئيس مكتب الاستخبارات والامن المركزي الالماني في النمسا، وفي عام 1944 تولى منصب رئيس مكتب الاستخبارات الخارجية ومكافحة التجسس في وسط وجنوب شرق القارة الاوروبية، فضلاً عن كونه المستشار السياسي لهتلر، كانت ابرز التهم الموجه له في المحكمة الدولية سعيه وتحريضه على ترحيل اليهود النمساويين. للمزيد ينظر:-

Robin Lumsden , A Collector's Guide to: The Allgemeine – SS., Ian Allan Publishing, Wien, 2002,p.83.

(3)كارل رينر (1870-1950)ابرز الشخصيات السياسية النمساوية فضلاً عن كونه رجل قانون واقتصاد، المستشار الاول للجمهورية الأولى بعد سقوط النظام الملكي في عام 1918 والذي اكد دور الديمقراطية في حفظ الوطنية النمساوية، وقف ضد التدخلات الألمانية التي حاولت تدعيم





بعض القوميات في النمسا، اعتمد النظام البرلماني الديمقراطي حتى 4 اذار 1933، اصبح اول رئيس منتخب في الجمهورية الثانية 1945-1950. للمزيد راجع :

The New Encyclopedia Britannica, Vol.11,London,2003,p637; William M. Johnston, The Austrian Mind, An Intellectual and Social History1848-1938, University of California Press, U.S, 1972,pp 103-105.

(4) تقع مدينة باد اوسي في مرتفعات جبال الألب عند التقاء نهري تراون وبلين، وتعد هذه المدينة الواقعة في جنوب شرق النمسا العليا من اهم المدن الاقتصادية والتجارية التابعة لمقاطعة ستوريا، فضلاً عن ذلك فهي تشتهر بمناجم الملح.

(5) البرشت كاسونكر(1905-1979):-سياسي واحد اعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي النمساوي، عرف بمناهضته للافكار النازية ومشاريعها العدوانية تجاه النمسا، اودع في السجون النازية الا انه استطاع في عام 1944من الهرب والالتحاق بالقوات البريطانية، ومن ثم عمل مع عدد كبير من المقاومين النمساويين تحت امرة الجيش الأمريكي الثالث، فقد استطاع إعادة تنظيم وتسليح ما يقرب من 300نمساوي للعمل ضد القوات النازية في مدينة باد اوسي مستقل رأسه بعد حصوله على الدعم الأمريكي، ففي عام 1945 أصبح عضو في مكتب التخطيط الاستراتيجي.

Albrecht Gaiswinkler, Sprung in die Freiheit, Verlag: Ried,wien,1947,pp.37-38.

(6)Vertrauliche Berichte der US-Militaradministration aus Österreich 1945 in englischer Originalfassung, Wien, 1985, pp213-214.

سنستخدم بدلاً من وثائق ادارة الاستخبارات العسكرية الامريكية في النمسا عام 1945 مختصر (V.B.US.M.Ö)

(7)V.B.US.M.Ö., Oberosterreich, Privatarchiv Sweet, Subject: Freiheitsbewegung im Bezirk Bad Aussee (Ausseerland)., Dokumente und Nachweise der Okkupation Österreichs. Erster Teil (Nach amtlichen Quellen), Wien, 1949, pp.146-147.

(8)Ibid., p. 147.

(9)V.B.US.M.Ö., Oberosterreich, Privatarchiv Sweet, Paul R. Sweet (OSS), Subject: Three Towns in the Salzkammergut: Political Notes on Bad Aussee, Ebensee, and Goisern, 23 June 1945, pp.221-222.

(10) تقع المدينة في النمسا العليا وهي جزء من حزام جبلي، تحيط بها مدينة ترونسي من الطرف الجنوبي، وتبعد عن قلب مقاطعة النمسا العليا مدينة(يتز) 90كم بأتجاه الشمال، استخدمت في عام 1943 المدينة كمعسكر لأعتقال النمساويين المناهضين للنازية، فضلاً عن كونها مركز لوحدتي عسكري هام لدعم وادامة الامدادات العسكرية النازية في وسط وشمال النمسا، فضلاً عن كون المدينة كانت تعد بمثابة مخازن ومستودعات وانفاق لصناعة الاسلحة ، وفي ايار 1945 بعد دخول الامريكيون اليها اصبحت تضم معسكرات ومخيمات للأجئين والمشردين النمساويين.

(11)V.B.US.M.Ö., Oberosterreich, Privatarchiv Sweet, Paul R. Sweet (OSS), Subject: Three Towns in the Salzkammergut: Political Notes on Bad Aussee, Ebensee, and Goisern, 23 June 1945, p.223.

(12)V.B.US.M.Ö., Oberosterreich, Privatarchiv Sweet, Paul R. Sweet (OSS), Subject: Letter to Kath (Oberosterreich, Steyr), 28 June 1945, pp.223-224.

(13)V.B.US.M.Ö., William J. Donovan (OSS) Subject: Memorandum for the President Top Secret, Miscellaneous Historical Documents File, 30 April 1945,p.216.

(14)V.B.US.M.Ö., Oberosterreich, Privatarchiv Sweet, Paul R. Sweet (OSS), Subject: The Evangelical Church in Upper-Austria Confidential, 26 July 1945, p.225.

(15)Ibid., pp. 225-226.

(16)Oliver Rathkolb, Schriften, Reden, Dokumente 1931-1945, Hrsg. Irene Etzersdorfer und Der junge Kreisk,Wien,1985, p.321.





(17)Oliver Rathkolb, Historische Fragmente und die „unendliche Geschichte" von den sowjetischen Absichten in Österreich 1945, in: Alfred Ableitinger –Siegfried Beer – Eduard G. Staudinger (Hg.), Österreich unter alliierter Besatzung 1945–1955. Wien 1998, p.171.

(18) ارنست كورف (1891-1988):- سياسي اشتراكي يهودي، انضم في عام 1921 للحزب الاجتماعي المسيحي، وفي 1927-1934 كان عضواً في المجلس البلدي لمقاطعة لينز، 1934-1938 عضواً في مجلس النواب النمساوي، وبعد ضم المانيا للنمسا اودع السجن حتى عام 1944 بسبب نشاطه المعادي للنازية، وفي 7 أيار 1945 اصبح اول رئيس مجلس بلدي (عمدة) في النمسا العليا وحصل على اعتراف الادارة الأمريكية بممارسة مهام عملة بعد التنسيق معها .للمزيد ينظر:-

Franz Dobusch, Ernst Koref: Kommunalpolitische Perspektiven, Sozialdemokratische Überlegungen einer zukunftsorientierten Gemeindepolitik, Orac, Wien, 1991, pp.27-29.

(19)V.B.US.M.Ö., William J. Donovan (OSS) Subject: Memorandum for the President Top Secret, pp.214-215.

(20)هايزريش كلايسر(1927-1992):-سياسي نمساوي، عمل مستشاراً في وزارة الخارجية خلال الفترة1953-1955، ومساعداً لوزير الخارجية 1955-1962، وسفيراً لبلاده في لندن 1962-1965، ومبعوثاً للأمم المتحدة في جنيف، وقنصلاً في نيويورك للفترة1966-1973، فضلاً عن كونه مديراً لمجلس الامن الدولي ورئيس قسم نزع السلاح في وزارة الخارجية النمساوية خلال الفترة 1973-1982.

Rudolf Agstner, VON CHANDOS HOUSE ZUM BELGRAVE SQUARE in Mitteilungen des österreichischen Staatsarchivs: Volume 45, Österreichisches Staatsarchiv - 1997, p.46.

(21)WIDERSTAND und Verfolgung in Oberösterreich 1934-1945:Eine Dokumentation, Hrsg.V. Dokumentations-archiv des Österreichischen Widerstandes (2 Bänd), Wien, 1982.

(22)Siegfried Beer und Karl-Franzens, Hunting the Discriminators: Denazification in Austria,1945-1957,Universität Graz, 1988, p.181,p.186.

(23)Widerstandes (Hrsg.), Österreicher im Exil. USA 1938-1945. Eine Dokumentation,Bd. I, Wien,1995, p. 175.

(24)Ibid., p.224.

(25)Ibid., p.225.

(26)Oliver Rathkolb, Schriften, Reden, Dokumente 1931-1945, Hrsg.Irene Etzersdorfer und Der junge Kreisk,Wien,1986, p.137.

(27)Siegfried Beer, Public power in Europe: studies in historical transformations, edited by James S. Amelang, published the support of the Directorate General for Research of the European Commission, Brüssel, 2006, p.231.

(28) الدرك او الخدرمة او الحرس:- قوة عسكرية نظامية مكلفة للقيام بمهام متعددة ادارية وقضائية وعسكرية فضلاً عن المحافظة على الامن والنظام، وهي بذلك قوة مسلحة تقوم بالدفاع الوطني الشعبي عند حلول اي خطر داخلي او خارجي، بسبب عدم وجود جيش رسمي يمثل الدولة النمساوية التي حلت مؤسساتها العسكرية بعد احتلال الحلفاء لها في عام 1945.

(29)Oliver Rathkolb, Op. Cit., pp.141-142.

(30)Harry Slapnicka, Oberösterreich, als es,, Oberdonau" hieß (1938-1945), Published by Oberösterr. Landesverl., Linz, 1978, pp. 452-453.





(31)V.B.US.M.Ö., Oberosterreich, Privatarchiv Sweet, Paul R. Sweet (OSS), Subject: : The Political Sitution in Austria (excepts from Letter to Kath), 21,22 August 1945,pp.253-254 ; Josef Hindels, Osterreichs Gewerkschaften im Widerstand 1934-1945, Europe verlag, Vienna, 1976, p. 298.

وللمزيد من التفاصيل حول دور المقاومة والاحزاب النمساوية في تبني مشروع سياسي قائم على اساس اصلاح وإعادة تأهيل الحكومات المحلية في النمسا، فضلاً عن مشاركة المقاومة في دعم الاستقرار السياسي والامني أنظر:

Helene Maimann, Politik im Wartesaal. Osterreichische Exilpolitik in Grossbritannien 1938 bis 1945, Vienna,1975, p.167; Friedrich Weber, "Die linken Sozialisten 1945-1948" (Ph.D.dissertation,University of Salzburg, 1977), pp. 63-65; Karl Renner, Osterreich von der Ersten zur Zweiten Republik (Vienna, 1953), pp. 200-204.

(32)V.B.US.M.Ö., Oberosterreich, HST-Bibliothek, Blick eine Vielzahl von historischen Dokumenten,William Donovan (OSS) ,Thema: Memorandum an Präsident, Streng geheim, 30. April 1945, p.216.

(33)Ibid., p.217.

(34)ادموند فون هورستن(1882-1946):-ضابط وثاني شخصية في الحزب النازي النمساوي، نائب في مجلس الدولة الاتحادي في عام1934، ووزير بلا حقيبة وزارية 1936-1938، شغل منصب وزير الداخلية في حكومة انكورت شوشنيغ بضغط من هتلر، ساعد على تحسين العلاقات بين الجيش النمساوي والالماني، كان عضو في هيأة الاركان الألمانية بعد ضم النمسا في1938، عمل مستشاراً لسايس انكورات، عين في 14نيسان1941 المفوض العام للشؤون الالمانية في كرواتيا، الا انه فقد منصبه بسبب التوترات السياسية مع حكومة كرواتيا برعامة الديكتاتور انتيفلتش، انحت الحكومة الالمانية مهام عمله بعد مؤامرة بين الزعيم الكرواتي والسفير الالماني

سعمرية في 25ايلول 1944، لذلك انخرط في العمل لصالح الاستخبارات العسكرية الأمريكية عبر التنسيق مع الجنرال ماكس المقيم في سويسرا، لخدمة مشاريع الإدارة الأمريكية في النمسا.

Documents on German Foreign Policy 1918-145, Vol. XIII: The War Years, Washington D.C., 1954, pp.515-516.

(35) تقع هذه البحيرة بين ثلاث دول، المانيا والنمسا وسويسرا، تبلغ مساحتها 536كم2، عرضها 14كم وطولها63كم، ابرز جزرها جزيرة ماينأو، وتحيط بالبحيرة عدد من المدن منها مدينة كونستانس، فريدريشسهافن وليندأو ورومانسهورن وبريغنز.

(36) استطاع ادموند فون عبر عدد من العملاء الالمان من الحصول على مذكرة سرية صادرة من السلطات الألمانية في 13نيسان 1945، الى قائد الامن السري(الغستابو) في النمسا، مفادها ان عملية نقل الاموال والمقتنيات التي وقعت تحت سيطرة الحكومة الالمانية في النمسا اصبحت عرضة للخطر، بسبب انقطاع الامدادات العسكرية بين المانيا وخطوطها الدفاعية في النمسا، وعجز الفريق الرت كسلريغ قائد القوات الالمانية في القاطع الجنوبي للجبهة الغربية عن توفير الحماية اللازمة لعملية نقل الاموال بسبب استسلام الجنرال هانريش قائد القوات الالمانية في ايطاليا، كما حدث الامر نفسه عندما اعلن قادة الجبهة الشرقية في القوات الالمانية استسلامهم. للمزيد من التفاصيل أنظر:

V.B.US.M.Ö., Oberosterreich, Miscellaneous Historical Documents File, William Donovan (OSS), Memorandum for the president, 30. April 1945, pp.217-218; Hans J. Thalberg, Von der Kunst, Osterreicher zu sein Erinnerungen und Tagebuchnotizen Politik und Zeitgeschichte, Vol.6 , wien, 1985, pp.151-152.

(37) Oliver Rathkolb, Historische Fragmente und die „unendliche Geschichte“ von den sowjetischen Absichten in Österreich 1945, in: Alfred Ableitinger –Siegfried Beer – Eduard G. Staudinger (Hg.), Österreich unter alliierter Besatzung 1945–1955. Wien 1998, pp.223-224.

(38) Oliver Rathkolb, Historische Fragmente und die „unendliche Geschichte“, Op.Cit., p.223.





(39) Ibid., p.224.

(40) V.B.US.M.Ö., Oberosterreich, Privatarchiv Sweet, Paul R. Sweet (OSS), Subject: Three Towns in the Salzkammergut: Political Notes on Bad Aussee, Ebensee, and Goisern, 23 June 1945, pp.219-220.

(41) Ibid., p221.

(42) V.B.US.M.Ö., Oberosterreich, Privatarchiv Sweet, Paul R. Sweet (OSS), Subject: Letter to Kath(The Political Situation in Upper-Austria), 14 July 1945, p.226.

(43) V.B.US.M.Ö., Oberosterreich, Privatarchiv Sweet, Paul R. Sweet (OSS), Subject: : Letter to Kath(The Political Situation in Upper-Austria), 17 July 1945, p.227.

(44) V.B.US.M.Ö., Oberosterreich, Privatarchiv Sweet, Paul R. Sweet (OSS), Subject: : Letter to Kath(The Political Situation in Upper-Austria), 29 July 1945, p.227.

(45) ومهما يكن من أمر أعلن مجلس الإدارة العسكري للقوات الأمريكية عن ترشيح الدكتور لويس اوبرهايمر (Dr. Alois Oberhummer) حاكماً مدنياً للنمسا العليا، ولودفيغ برانشيك(Ludwing Darnaschek) مستشاراً للأمن الوطني، وانطوان فيندر وشلدريكتر زونكر(Schuldirektor Atzwanger) أعضاء في مجلس الولاية عن الحزب الديمقراطي المساوي ، أما بالنسبة لحزب الشعب فقد مثل بالدكتور جوزيف زيتنر( Dr. Josef Zehetner) نائباً للحاكم المدني، وفرانز لورنزوني (Franz Lorenzoni)،عضواً في مجلس الولاية، ومثل جوزيف ميتير (Josef Mitter) النائب الثالث لحاكم الولاية الحزب الشيوعي، أدولف ايجل(Adolf Eigl) عضواً في المجلس، اما مجلس الولاية فكان عبارة عن شخصيات تم أختيارها بموافقة الإدارة الأمريكية، إذ اعتمدت على العلاقات والولاءات السياسية على الرغم من أن بعض الشخصيات كانت تمتلك قواعد شعبية، فضلاً عن تمثيل عدد كبير من الشخصيات التي كانت في المنفى والتي أصبحت لها علاقات سياسية في تمثيل مصالح الدول الكبرى، حيث شجعت

تلك الدول على التدخل في صنع القرار السياسي النمساوي لصالحها، أما بالنسبة للشخصيات التي أسبطت بها مهام تشريعية ورقابية فقد تمثلت بالدكتور جوزيف شلغل( Dr. Josef Schlegel) مسؤولاً للنقل، الدكتور لويس موزر(Dr. Alois Moser) للتربية والتعليم، الدكتور جوزيف فالك (Dr. Josef Walk) للمالية، الدكتور أنطوان ريسجر( Dr. Anton Russgger)للعمل والشؤون الأجتماعية، الدكتور فيكتور غوتمان( Dr. Viktor Gutmann)لشؤون النازحين، الدكتور هربرت كروغر(Dr. Herbert Kroegler)لحقوق الانسان، الدكتور جوزيف ماهل(Dr. Josef Mahal) للتجارة، الدكتور لويس هوبسبرجر(Dr. Alois Hobelsperger) للصناعة، الدكتور فرديناند راينهارت( Dr. Frdinand Reinhardt) للصحة، الدكتور ارنست ليرو(Dr. Ernst Lyro) للرياضة والشباب، الدكتور هيرمان غروفر(Dr. Hermann Garhofer)للعدل، الدكتور هانريش غلاسنر(Dr. Heinrich Gleissner)للزراعة، الدكتور يسطس شميدت( Dr. Justus Schmidt) للثقافة والآثار، والدكتور انغ كارل(Dr. Ing. Karl Oettl) للتخطيط، الدكتور هانز فرانزل(Dr. Hans Frenzel) للتموين الغذائي.

V.B.US.M.Ö.,Oberosterreich, Privatarchiv Sweet, Paul R. Sweet, Edgar N. Johnson (OSS), Subject:(The Political Situation in Upper-Austria, Control For U.S. Citizens Only), 2 August 1945, pp.228-229.

(46)الجلبرت دالفوس(1892-1934): احد اعضاء الحزب الاجتماعي المسيحي المحافظين، شغل منصب وزير الزراعة والغابات،ثم اصبح مستشاراً بعد ازمة المحافظين في 1933، أي بعد استقالة رئيس الحكومة المحافظ (Carl Buresch)، رشح من الحكومة الى منصب رئيس الحكومة،مارس سلطات استبدادية، وأوقف العمل بالدستور وبذلك كانت نهاية العمل الديمقراطي الحزبي في النمسا، قمع الحركة الاشتراكية في شباط 1934 من خلال التفرد بالسلطة،اغتيل على يد عملاء الحزب النازي في النمسا في تموز 1934؛ للمزيد انظر :-بهجت شبيب الخير الله، سياسية الولايات المتحدة الامريكية تجاه النمسا 1943-1945، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب –جامعة ذي قار، 2014، ص12.





(47)كورت شوشنيغ(1897-1977): سياسي نمساوي،عمل في الجيش الامبراطوري خلال الحرب العالمية الاولى، في عام 1922 حصل على شهادة الدكتوراه في القانون من جامعة انسبروك ،اصبح مرشح الحزب الاشتراكي المسيحي للبرلمان،وفي 1927اصبح عضواً للبرلمان،1932 اصبح وزيراً في الحكومة النمساوية، خلف دالفوس بعد حادثة اغتاليه كمستشار للنمسا في عام 1934، كان من معارضي ضم النمسا الى المانيا، مارس سلطاته الحكومية حتى اذار 1938 بعد ان ضمت النمسا الى المانيا. بهجت شبيب الخير الله، المصدر السابق، ص ص16-17.

(48)V.B.US.M.Ö.,Oberosterreich, Privatarchiv Sweet, Paul R. Sweet, Edgar N. Johnson (OSS), Subject:(The Political Situation in Upper-Austria, Control For U.S. Citizens Only), 2 August 1945, p.230.

(49)Ibid., p.231.

(50)Ibid., pp.231-232.

(51)Ibid., p.232.

(52) تتكون اللجنة من السيد لودفيغ برنشيك (Ludwig Bernaschek)رئيس المجلس البلدي في مدينة لينز في ولاية النمسا العليا وأحد زعماء الحزب الاشتراكي،الدكتور بلوم( Dr. Blum)عن الحزب الاشتراكي، الدكتور رايسباير(Dr. Reissbauer) عن حزب الشعب، وفرانز هيدر(Franz Haider) عن الحزب الشيوعي، الدكتور مليتا(Dr. Maleta) عن حزب الشعب، السيد يندنر (Lindner) مستقل، السيد ايزمان(Weismann) مستقل، السيد ليسيز(Plisseis)عن الحزب الأشتراكي، الدكتور هوفر(Dr. Hofer) مسؤول الأمن في المجلس البلدي، السيد فيدن هولزر(Weiden holzer)عن حزب الشعب، الدكتور برودا(Dr. Broda) مستقل، الدكتور زدنيك(Dr. Zdenek) عن الحزب الاشتراكي.

V.B.US.M.Ö., Oberosterreich, Privatarchiv Sweet, Paul R. Sweet, Edgar N. Johnson (OSS), Subject: :(The Political Situation in Upper-Austria, Control For U.S. Citizens Only), 10,15,29 August 1945,p.232.

(53)Ibid., p.233.

(54)Ibid., p.233.

(55)Ibid.,p.234.

(56)Ibid.

## المحتويات


| ت | البحوث | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | المنهج المقارن بين التراث والمعاصرة<br>م.م. كامل راهي مرزوك | 17_1 |
| 2 | النسق الإيديولوجي وسيميائية الخطاب السردي<br>دراسة سوسيو بنائية في قصة (وفاة الرجل الميت)للقاص الجزائري السعيد بوطاجين<br>أ.م.د. أحمد علي إبراهيم الفلاحي | 36-18 |
| 3 | الوصية في الفقه الاسلامي دراسة مقارنة<br>عبد الرضا ابراهيم جبر | 63-36 |
| 4 | تفسير الامام محمد بن علي الجواد (ع) لآيات النبوة<br>أ.م.د.محسن شعين عبيد الزاهد م.د.كريم مجيد ياسين الكعبي | 97-64 |
| 5 | موقف الولايات المتحدة الاميركية من ثورة التايبينغ في الصين 1850 –1864<br>أ.م.د. أزهار عبد الرحمن عبد الكريم | 143-98 |
| 6 | رفاعة بن شداد البجلي ، مواقفه وجهاده<br>م.م. انعام محمد علي | 179-144 |
| 7 | موقف الإدارة الأمريكية من نشاط الأحزاب السياسية في الشيلي عام 1941<br>م.د.حيدر عبد الجليل م.م بهجت شبيب فشاخ | 219-180 |
| 8 | الاحلاف الجغرافيون<br>أ.م.د.احمد عبد الكاظم لجلاج أ.م.د. مرتضى جليل جعيلان | 241-220 |


كلية التربية للعلوم الإنسانية
قبول النشر

# Scientific Journal of Education College for Humanities

A Quarterly Scientific and refereed Journal
Issued by Education College for Humanities
university of Thi-Qar

ISSN:2073-6592

Vol.7 no.3 2017

# مجلة كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة

مجلة علمية فصلية محكمة تصدرها كلية التربية للعلوم الانسانية في جامعة ذي قار

ISSN:2073-6592

رقم الايداع بدار الكتب والوثائق 2150 لسنة 2016

المجلد (7) العدد (3) 2017م

After the division of Austria into four occupation zones between the major powers, put Salzburg "Salzburg" and the western part of Upper Austria "OberÖsterreich" (south of the Danube) under the control of US forces, where she worked on the preparation of a political program for the rehabilitation and construction of administrative and security institutions in this region since May 1945.

However, the US administration mission in Austria were not an easy one, and perhaps the reason for this is due to Austria regional problems, particularly the border ones, where the border areas represent a safe haven for support groups and political agendas operating under the political cover to the governments of the neighboring countries, it was the Soviet intervention in Austria's role great in motivating other countries to support its expansion as in the case of Yugoslavia, which called for the annexation of a part of the Austrian territory, so Austria was the end of World war II serves as the center of political and ideological conflict between the Western camps led by the United States, the east led by the Soviet Union, as It was a factor in attracting new settle political scores and fertile ground for the work of militias and parties that were between the pro-US administration projects and shows them.

Although the circumstances of the war and its legacy of destruction and displacement, the second phase of the rebuilding of Austria is no less difficult than the previous one, and embodied these difficulties differences partisan political loyalties major states sponsoring projects division, the US administration has worked to attract a number of Austrian political figures displaced in Britain and the United States and put them to adopt their point of view, despite the fact that these characters were parties to maintain "social Democrat" and "social Christian" as well as the enjoyment of most of the members of these two parties in a spirit of authoritarianism and failing to achieve political and economic stability in Austria during the era of the thirties of the century twenty Besides accused of Austrian resistance number of these characters extremism and work for the Nazis.

And so it was seeking the US administration actively on the dimensions of the far-right parties and the left-wing of equal access to important political and administrative positions in the new Austrian institutions, and promised the two parties more extreme than the other parties, and the reason for this is the refusal of these parties to US-based enterprises on the basis of familiarity (political agreement) between Members of these parties in the management of Austria.